تقييم مدى التزام قطر بالتزامات كوبنهاجن لعام 1995 بشأن التنمية الاجتماعية

28 نوفمبر 2024

لندن

مركز قطر للسلام والديمقراطية
سلسلة إحاطات

خلاصة

يقيّم هذا التقرير التزام قطر بالتزامات كوبنهاجن لعام 1995 بشأن التنمية الاجتماعية، مع التركيز على دورها كمضيفة لقمة العالم للتنمية الاجتماعية لعام 2025. ويضع التقرير في سياقه جهود قطر في مواءمة سياساتها مع التزامات كوبنهاجن، ومعالجة قضايا مثل العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين. ويؤكد على ازدواجية صورة قطر العالمية كمنصة للحوار الدولي والتقدم من ناحية وتحدياتها الداخلية، مثل انتهاكات حقوق العمال، والحريات المدنية المقيدة، والمساواة المحدودة بين الجنسين، والتشغيل الخاضع للرقابة لمنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى. ويسلط التحليل الضوء على إنجازات قطر في التعليم والرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية مع فحص نقدي للفجوات المستمرة في الشمولية السياسية، واستقلال القضاء، وإصلاحات العمل. من خلال تحليل أداء قطر في ضوء التزامات كوبنهاجن العشرة لعام 1995، تقدم هذه الورقة تقييماً دقيقاً للتقدم الذي أحرزته قطر وتقدم توصيات استراتيجية في ثمانية مجالات عمل لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، وخاصة استعداداً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2025.

1. المقدمة

في أوائل نوفمبر 2025، ستستضيف قطر مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة، وهو تجمع عالمي يهدف إلى معالجة الفجوات المستمرة في التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وباعتباره أحد المؤتمرات المحورية العديدة للأمم المتحدة في عام 2025،[1]إن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية سوف يؤكد من جديد على الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي الأول للتنمية الاجتماعية الذي عقد في الفترة من 6 إلى 12 مارس 1995 في كوبنهاجن/ الدنمرك. وقد تم تسجيل هذه الالتزامات قبل ثلاثين عامًا في إعلان كوبنهاجن، ولذلك يطلق عليها "التزامات كوبنهاجن".

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة يحمل أهمية كبيرة للمجتمع العالمي، وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك للمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للعالم ككل، فإنه يشكل لحظة من الأولويات العالمية الملحة للتنمية الاجتماعية حيث تهدف القمة إلى تنشيط التركيز الدولي على القضايا الاجتماعية مثل القضاء على الفقر والحد من التفاوت والإدماج الاجتماعي. كما يوفر منصة لتقييم التقدم وتحديد الثغرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك التي تركز على الرفاهة الاجتماعية، وبالتالي يمكن أن يخدم في تسريع أجندة 2030. وعلاوة على ذلك، في وقت التفتت العالمي، قد توفر القمة فرصة لتعزيز قيمة العمل الجماعي لمعالجة التحديات المشتركة، وتعزيز السلام والعدالة والمجتمعات الشاملة.

وبالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة فإن القمة سوف تشكل لحظة حاسمة حيث ستتاح الفرصة للحكومات في مختلف أنحاء العالم لإعادة الالتزام بالالتزامات المنصوص عليها في إعلان كوبنهاجن لعام 1995 ومواءمتها مع التحديات الحالية على المستويين الوطني والدولي. وعلاوة على ذلك فإن القمة العالمية للتنمية المستدامة قد تكون بمثابة منصة لتطوير السياسات الفعالة وتوفير مكان لتبادل أفضل الممارسات والسياسات المبتكرة لمعالجة القضايا الاجتماعية بشكل فعال. كما ستتاح للدول الأعضاء الفرصة للاستفادة من القمة العالمية للتنمية المستدامة لتكوين الشراكات وأشكال التعاون المبتكرة فضلاً عن الوصول إلى آليات التمويل الدولية لدعم مبادرات التنمية الاجتماعية.

وأخيرا، بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فإن القمة تقدم فرصة ممتازة لاكتساب منصة بارزة للتعبير عن مخاوف المجتمعات المهمشة والدعوة إلى سياسات شاملة، واعتمادا على مدى السماح بالتنمية التشاركية لبرنامج القمة العالمية للتنمية المستدامة وتشجيعها من قبل الميسرين المشاركين لقيادة عملية التحضير الحكومية الدولية للقمة[2]ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً رئيسياً في صياغة نتائج القمة، والأهم من ذلك ضمان أن تعكس استراتيجيات التنمية الاجتماعية المعتمدة الحقائق الشعبية.

ونظراً لأهميته العالمية البارزة، فإن المؤتمر سوف يشكل فرصة فريدة للبلد المضيف قطر لتقديم نفسه على المستوى العالمي كمنصة لمناقشات ذات أهمية قصوى فيما يتصل بحالة المجتمع الدولي ومستقبله، وهو ما قد يمثل مكسباً هائلاً لسمعة هذا البلد الصغير في الشرق الأوسط. ولكن من المشكوك فيه أن يكون الوضع في البلد المضيف نفسه فيما يتصل بـ "التنمية الاجتماعية" التي سوف تناقش خلال القمة موضع شك، حيث تقدم قطر صورة طيبة كبلد مضيف، ولكنها على العكس من ذلك لا تزال أمامها بعض الطريق لتقطعه فيما يتصل بالتزامات كوبنهاجن. إن شعب قطر والمجتمع المدني في البلاد يستحقون ليس فقط أن يرسل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية رسائل مهمة إلى بقية العالم لتعزيز التنمية الاجتماعية، بل وأيضاً أن تتحقق هذه التنمية الاجتماعية بالكامل في بلدهم وأن يتمكن الناس من إدراك النتائج.

يقدم هذا الموجز تقييماً لحالة التقدم الذي أحرزته دولة قطر في مجال التنمية الاجتماعية مقارنة بالالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر القمة العالمي الأول للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام 1995. ومن خلال القيام بذلك، يتم النظر في السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية في الداخل والخارج كجزء من التعاون الدولي وفقاً لالتزامات كوبنهاجن.

---

[1] بجانب مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2025 (المقرر عقده في الفترة من 9 إلى 13 يونيو في نيس / فرنسا والذي يركز على تسريع العمل للحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام، بما يتماشى مع الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة) ومؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2025 (COP 30، المقرر عقده في نوفمبر في بيليم / البرازيل، والذي يركز على تقييم التقدم العالمي نحو الحد من الانحباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية والتعهدات المناخية المحدثة المستحقة بحلول فبراير 2025)

[2]سعادة السيد فيليب كريديلكا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة.

2. التزامات كوبنهاجن

لقد تم الاتفاق على التزامات كوبنهاجن من قبل أكثر من 120 رئيس دولة في مارس 1995 خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن بالدنمرك، والذي نظمته الأمم المتحدة، وخاصة تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة وبتنسيق من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكثيراً ما تم وصف القمة والالتزامات التي تم تبنيها بأنها خطوة أولى نحو عالم أكثر عدالة وإنصافاً بعد أن أعطت الفقراء مركز الصدارة وعززت التزامات أكبر من الدول المشاركة.[3] ثم أشار الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي في تقديره للقمة إلى أن المجتمع الدولي اتخذ موقفاً واضحاً ضد الظلم الاجتماعي والإقصاء والفقر في العالم.[4] ووصفت السيدة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية، هيلاري رودهام كلينتون، القمة بأنها وضعت الناس في المقام الأول[5].

وقد استقبلت عدة دول، بما فيها قطر، التزامات كوبنهاجن بقدر كبير من التفاؤل والالتزام، على الرغم من أن قطر أبدت في البداية تحفظها بشأن ما إذا كان أي من النصوص يتعارض مع المبادئ الإسلامية (الشريعة الإسلامية)، أو القيم الأخلاقية أو التقاليد الوطنية.[6]لقد اتفقت الأطراف المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الأول في كوبنهاجن على عشرة التزامات طموحة أعربت عن استعدادها لتعزيز التنمية الاجتماعية على مستوى العالم. وقد استرشدت هذه الالتزامات بالتحديات العالمية المستمرة المتمثلة في الفقر والتفاوت الاجتماعي وعدم الاستقرار الاقتصادي، والتي دفعت الدول إلى السعي إلى تبني نهج موحد نحو التنمية المستدامة. وعلى هذا فإن الالتزامات كانت تهدف إلى معالجة المشاكل الأكثر تحدياً في ذلك الوقت والتي لا تزال تتوهج حتى يومنا هذا.

فيما يلي نسخة موجزة من الالتزامات التي اتفقت عليها الأطراف، والتي تم التعبير عنها من حيث الالتزامات

1. تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية؛
2. القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد مستهدف تحدده كل دولة؛
3. دعم التشغيل الكامل كهدف أساسي للسياسة؛
4. تعزيز التكامل الاجتماعي على أساس تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان؛
5. تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل؛
6. تحقيق الوصول الشامل والعادل إلى التعليم والرعاية الصحية الأولية؛
7. تسريع التنمية في أفريقيا والبلدان الأقل نموا؛
8. ضمان أن تتضمن برامج التكيف الهيكلي أهداف التنمية الاجتماعية؛
9. زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية؛
10. تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية من خلال الأمم المتحدة.

3. قطر والتزامات كوبنهاجن

إن المشهد الاجتماعي والاقتصادي في قطر يقدم دراسة حالة فريدة من نوعها في السعي إلى الوفاء بالالتزامات الدولية مثل التزامات كوبنهاجن لعام 1995. وبينما يستعد المجتمع الدولي والمجتمع المدني للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية في الدوحة في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، فمن المثير للاهتمام أن نرى مدى نجاح أو فشل الدولة المضيفة لهذه القمة العالمية المهمة من حيث

---

[3] فيليس، دبليو إف (1997). قمة كوبنهاجن: انتصار للبنك الدولي؟ العدالة الاجتماعية، 24(1 (67))، 107-119. http://www.jstor.org/stable/29766994.

[4] كلمة ألقيت أثناء الإدلاء بالملاحظات الختامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (1995): كلمة الدكتور بطرس غالي أمام القمة العالمية للتنمية الاجتماعية كوبنهاجن، 6 آذار/مارس 1995.https://repository.uneca.org/handle/10855/39373?show=full تم الوصول إليه في 24 نوفمبر 2024.

[5] البيت الأبيض (1995): كلمة السيدة الأولى هيلاري رودهام كلينتون أمام مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية في منتدى القمة العالمية للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية كوبنهاجن، الدنمارك 7 مارس/آذار 1995.https://clintonwhitehouse4.archives.gov/WH/EOP/First_Lady/html/generalspeeches/1995/3-7-95.html تم الوصول إليه في 24 نوفمبر 2024.

[6] الأمم المتحدة (1995): تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كوبنهاجن، 6-12 مارس/آذار 1995. مأخوذ من https://www.un.org/en/conferences/social-development/copenhagen1995 تم الوصول إليه في 22 نوفمبر 2024.

الوفاء بأجندة التنمية الاجتماعية (التي تقاس من خلال تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في عام 1995). وفي الوقت نفسه، تتمتع قطر بالفرصة لاستخدام وقت التحضير المتبقي لاتخاذ خطوات حاسمة لمعالجة نقاط الضعف المتبقية في تنميتها الاجتماعية وتقديم نفسها للعالم في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 باعتبارها رائدة في تعزيز التنمية الاجتماعية في الداخل وحول العالم. وإلى جانب ذلك، فإن فهم استراتيجيات قطر والتحديات التي تواجهها يوفر رؤى قيمة في الخطاب الأوسع حول التنمية الاجتماعية العالمية.

يستكشف هذا الفصل المقارنة بين الالتزامات التي تم التعهد بها خلال قمة كوبنهاجن عام 1995 من ناحية والإطار القانوني لقطر ورؤيتها الوطنية الطموحة 2030 وكذلك الممارسات العامة المشتركة والواقع في البلاد من ناحية أخرى. ومن خلال القيام بذلك، يحلل الفصل كل من التوافق والفجوات بين التوقعات الدولية والواقع الوطني في قطر. من خلال فحص أطر السياسات في البلاد، والتبعيات الاقتصادية، والديناميكيات الاجتماعية والسياسية، يهدف النقاش إلى الكشف عن الأسباب وراء أوجه القصور المستمرة في التنمية الاجتماعية.

3.1 التزام كوبنهاجن 1: خلق بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية

إن الوثيقة الوطنية ذات الأهمية القصوى نظراً لنطاقها البعيد وأهميتها الأساسية لتقييم الظروف الإطارية للتنمية الاجتماعية في قطر هي رؤية قطر الوطنية 2030. وهي تحدد إطاراً شاملاً يهدف إلى تحويل قطر إلى "مجتمع متقدم قادر على استدامة تنميته وتوفير مستوى معيشي مرتفع لجميع أفراده لأجيال قادمة.[7][8]وتؤكد هذه الرؤية على التنوع الاقتصادي وتعزيز رأس المال البشري، بهدف تقليل الاعتماد على عائدات الهيدروكربونات وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وترتكز رؤية قطر الوطنية 2030 على أربعة ركائز:

1. التنمية البشرية: تنمية كافة أبناء دولة قطر لتمكينهم من بناء مجتمع مزدهر.
2. التنمية الاجتماعية: تنمية مجتمع عادل ورعاية يرتكز على المعايير الأخلاقية العالية، وقادر على لعب دور مهم في الشراكة العالمية من أجل التنمية.
3. التنمية الاقتصادية: تنمية اقتصاد تنافسي ومتنوع قادر على تلبية احتياجات جميع أفراد شعبه وتأمين مستوى معيشي مرتفع لهم في الحاضر والمستقبل.
4. التنمية البيئية: إدارة البيئة بحيث يكون هناك انسجام بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

ويتمثل التزام الحكومة بهذه الركائز بشكل أكثر تفصيلاً في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030، التي تركز على النمو الاقتصادي المستدام، والاستدامة المالية، وإنشاء قوة عاملة جاهزة للمستقبل، وتعزيز المجتمع المتماسك، ونوعية الحياة، والاستدامة البيئية، والتميز الحكومي.[9]وبعد أن حققت الحكومة القطرية الكثير في المرحلة الأولى من رؤية 2030 (ومن بين النجاحات التي يمكن ذكرها إنشاء جهاز قطر للاستثمار ومؤسسة قطر)، فإنها تسعى إلى تسجيل المزيد من المكاسب في النتائج الوطنية الاستراتيجية السبعة الرئيسية.

إن قطر تتميز بنقاط قوة مثيرة للإعجاب ونقاط ضعف مذهلة فيما يتصل بهدف خلق بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية الإيجابية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقضائية. وفيما يلي، سوف نتناول هذه المجالات الفردية بتحليل مفصل، في حين سوف نقدم أيضاً أوصافاً وتحليلات أكثر عمقاً في الفصول اللاحقة.

أنا.البيئة الاقتصادية

---

[7] مكتب الاتصال الحكومي (2024): رؤية قطر الوطنية 2030. https://www.gco.gov.qa/en/about-qatar/national-vision2030/تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[8] جهاز التخطيط والإحصاء (2024): استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024-2030. جهاز التخطيط والإحصاء.https://www.psa.gov.qa/en/nds1/nds3/Documents/QNDS3_EN.pdfتم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[9] مكتب الاتصال الحكومي (2024): قطر تطلق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030. https://www.gco.gov.qa/en/top-news/qatar-launches-third-national-development-strategy-2024-2030/تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

إن الثروة الكبيرة التي تمتلكها قطر، والتي تستمد في المقام الأول من احتياطياتها الضخمة من الغاز الطبيعي والنفط، تضعها بين أغنى دول العالم. وفي عام 2022، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 87,480 دولار أمريكي، وهو ما يعكس زيادة بنسبة 30.84% عن العام السابق.[10] لقد كان الاقتصاد القطري صامداً في مواجهة الصدمات بما في ذلك جائحة كوفيد-19، وهو ما يعد دليلاً على استقراره. وتحافظ الدولة على نمو مستقر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.4% في عام 2024، و5.5% وفقاً للبنك الدولي.[11] منذ عدة سنوات، كانت قطر تتمتع بفائض في الميزانية،[12] ورغم أن البلاد اعتمدت على نمو قطاع الهيدروكربونات لعقود من الزمن، فإنها تعمل الآن على تسريع وتيرة الاستثمارات في القطاعات غير الهيدروكربونية لمواصلة مسار نموها. وتتمتع قطر ببنوك ذات رأس مال جيد، كما قامت بالعديد من الإصلاحات لضمان تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحرير الاقتصاد.[13] ويمكّن هذا الازدهار الاقتصادي الحكومة القطرية من القيام باستثمارات كبيرة في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وبالتالي تعزيز التنمية الاجتماعية.

وعلى الرغم من ثروتها الكبيرة، لم تنجح قطر في ضمان منافع اقتصادية عادلة لجميع سكانها. ويشكل العمال المهاجرون نحو 95% من القوة العاملة في البلاد، ومع ذلك فإنهم غالبا ما يواجهون تفاوتات صارخة في الدخل وظروف العمل مقارنة بالمواطنين القطريين.[14][15][16]وعلى الرغم من الإصلاحات، مثل إدخال الحد الأدنى غير التمييزي للأجور في مارس/آذار 2021، لا تزال هناك مخاوف بشأن التنفيذ الفعال لقوانين العمل وإنفاذها.[17]وعلاوة على ذلك، يظل اقتصاد قطر معتمداً بشكل كبير على صادرات الهيدروكربون، حيث يمثل الغاز الطبيعي أكثر من 60% من الصادرات ونحو 82% من عائدات التصدير.[18]ويؤدي هذا الاعتماد إلى تعريض الأمة لمخاطر مرتبطة بتقلبات أسعار الطاقة العالمية، وهو ما قد يؤثر بشكل كبير على استقرارها الاقتصادي وآفاق نموها.

ثانياً: البيئة السياسية

قطر هي ملكية دستورية يقودها أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. يتمتع الأمير بسلطة كبيرة، بما في ذلك تعيين جميع الوزراء الرئيسيين والعمل كمحكمة استئناف نهائية لها الكلمة الأخيرة في القرارات القضائية الرئيسية. ينحدر الأمير الحالي من عائلة آل ثاني الحاكمة، وهي سلالة حكمت شبه الجزيرة منذ منتصف القرن التاسع عشر، بدءًا من الشيخ محمد بن ثاني، الذي أصبح أول أمير لقطر في عام 1868. عائلة آل ثاني هي جزء من قبيلة بني تميم، إحدى أهم القبائل العربية في منطقة الخليج. يشغل أفراد الأسرة الحاكمة مناصب رئيسية داخل الدولة. أصبح الحاكم الحالي أميرًا في 25 يونيو 2013، بعد أن تنازل والده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عن العرش. تحت قيادة الشيخ تميم، واصلت قطر سياساتها في التحديث والتنويع الاقتصادي والدبلوماسية الإقليمية. وقد حظي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بالتقدير لدوره في تحويل قطر إلى الاقتصاد المرموق الذي هي عليه اليوم، والذي يتميز بالنمو الاقتصادي والتطور الملحوظ.

لقد مكّن الاستقرار السياسي والحوكمة الفعّالة في قطر من تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية واسعة النطاق مثل (1) مطار حمد الدولي (الذي افتُتح في عام 2014 كمنشأة متطورة مصممة للتعامل مع أكثر من 50 مليون مسافر سنويًا مما يضع قطر كمركز عالمي رئيسي للطيران)، (2) المدينة التعليمية (حرم جامعي مترامي الأطراف يستضيف فروعًا لجامعات دولية رائدة، بما في ذلك جامعة جورج تاون وجامعة كارنيجي ميلون وكلية طب وايل كورنيل) أو (3) مدينة لوسيل (مدينة ذكية بقيمة 45 مليار دولار أمريكي، وهي واحدة من أكثر مشاريع التخطيط الحضري طموحًا في قطر والمصممة لاستيعاب أكثر من 450 ألف نسمة). كانت قيادة الدولة استباقية في مواءمة السياسات مع معايير التنمية الدولية، كما يتضح من إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة

---

[10]الاتجاهات الكلية (2024): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر 1970-2024. https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/QAT/qatar/gdp-per-capita تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[11] البنك الدولي (2024): توقعات الفقر الكلي: تحليل وتوقعات لكل بلد على حدة في العالم النامي. https://www.worldbank.org/en/publication/macro-poverty-outlook تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[12]اقتصاد التجارة (2024): ميزانية الحكومة. https://trading Economics.com/qatar/ Government-budget تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[13] صندوق النقد الدولي (2024): تقرير الدولة رقم 24/43، قطر. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2024/English/1QATEA2024001.ashx تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[14]هيومن رايتس ووتش (2020): قطر - أحداث عام 2019. https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/qatar.

و: التنمية البشرية (2020): لمحات عن الدولة: قطر. قسم المهاجرين واللاجئين. https://migrants-refugees.va/country-profile/qatar/ تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[15]هيومن رايتس ووتش (2024): قطر - أحداث عام 2023. https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/qatar تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[16]لمزيد من التحليل المتعمق، انظر الفصل 3.3 (التزام كوبنهاجن 3: دعم التشغيل الكامل كهدف أساسي للسياسة).

[17]منظمة العمل الدولية (2023): ما الذي تغير بالنسبة للعمال المهاجرين في قطر؟. https://webapps.ilo.org/infostories/en-GB/Stories/Country-Focus/world-cup-qatar تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[18] صندوق النقد الدولي (2024). المرجع نفسه.

(NDS3) 2024-2030 كما ذكر أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، ينعكس التزام قطر بالتعاون الدولي في مشاركتها النشطة في المبادرات العالمية والالتزام بالاتفاقيات الدولية.[19]

ومع ذلك، تواجه قطر تحديات كبيرة في تعزيز التنمية المجتمعية الشاملة بسبب المشاركة السياسية المحدودة والقيود المفروضة على الحريات الأساسية. ولا تسمح الحكومة بتنظيم الأحزاب السياسية، ولم تكن هناك محاولات لتشكيلها في السنوات الأخيرة. والتصويت مفتوح فقط للمواطنين الذين يبلغون من العمر 18 عامًا على الأقل والذين يمكنهم إثبات أن أسرهم أقامت في البلاد قبل عام 1930 أو أن جدهم ولد في قطر.[20]وعلاوة على ذلك، واصلت السلطات تقييد الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، بما في ذلك اعتقال الأفراد تعسفياً بسبب ممارستهم لحقوقهم الإنسانية.[21]وتعوق هذه القيود المشاركة الكاملة لجميع سكان قطر في التنمية المجتمعية وتحد من تنوع وجهات النظر في الخطاب العام.

ثالثا: البيئة الاجتماعية

تتمتع قطر بمستوى معيشي مرتفع، مدعومًا باستثمارات حكومية كبيرة في الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية العامة. في عام 2020، خصصت الحكومة 22.6 مليار ريال قطري (6.2 مليار دولار أمريكي) للصحة، وهو ما يمثل 11٪ من إجمالي الميزانية، و22.1 مليار ريال قطري (6.1 مليار دولار أمريكي) للتعليم، وهو ما يمثل 10.5٪ من إجمالي الميزانية.[22]وقد أدت هذه الاستثمارات إلى تطوير نظام رعاية صحية من الطراز العالمي، حيث تم تصنيف خمسة مستشفيات ضمن أفضل 250 مركزاً طبياً أكاديمياً في العالم بحلول عام 2023.[23]علاوة على ذلك، حققت قطر خطوات كبيرة في قطاع الرياضة، حيث استضافت فعاليات دولية كبرى ورسخت مكانتها كمركز إقليمي للرياضة والترفيه.[24]وتتماشى هذه الجهود مع رؤية قطر الوطنية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز تنمية رأس المال البشري. ومع ذلك، تواجه قطر تحديات ملحوظة في معالجة التفاوتات الاجتماعية، وخاصة بين المواطنين القطريين والوافدين.

إن المجتمع المدني في قطر موجود في إطار محكم الرقابة يتشكل وفقاً للبيئة السياسية والقانونية للدولة. وعلى المستوى الرسمي، تعترف قطر بأهمية المجتمع المدني كجزء من رؤيتها الوطنية 2030، والتي تؤكد على التنمية المستدامة والتعليم والتقدم المجتمعي. ومع ذلك، فإن واقع المجتمع المدني في قطر يكشف عن قيود كبيرة على تشكيل واستقلال وتشغيل المنظمات غير الحكومية. ويخضع إنشاء وتشغيل منظمات المجتمع المدني للقانون رقم 12 لسنة 2004 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، والذي يفرض متطلبات صارمة.[25]يتعين على المنظمات الحصول على موافقة الحكومة للتسجيل والعمل، وهي عملية تتضمن التدقيق الدقيق في اختصاصاتها وأنشطتها. وتتمتع الدولة بسلطة حل المنظمات وفقًا لتقديرها، وخاصة إذا اعتبرت أهدافها أو أفعالها غير متسقة مع المصالح الوطنية. وهذا الإطار القانوني يثبط المعارضة ويخنق أي إمكانية للأصوات المستقلة أو الناقدة.

---

[19]وزارة الخارجية لدولة قطر (2024): التعاون الدولي - نظرة عامة. https://mofa.gov.qa/en/foreign-policy/international-cooperation/international-cooperation تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[20]وزارة الخارجية الأمريكية (2022): تقارير الدولة لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان: قطر. https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/qatar/ تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[21]منظمة العفو الدولية (2023): قطر 2023. https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/qatar/report-qatar/ تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[22]مجموعة أكسفورد للأعمال (2020): نمو الاستثمار العام في الرعاية الصحية والتعليم في قطر. https://oxfordbusinessgroup.com/reports/qatar/2020-report/economy/budgeting-for-progress-the-authorities-work-to-keep-the-fiscal-balance-in-surplus-while-also-investing- في الصحة والتعليم تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[23]شبه الجزيرة (2024): نظام الرعاية الصحية في قطر ضمن أفضل 20 نظاماً عالمياً. https://thepeninsulaqatar.com/article/30/01/2024/qatars-healthcare-system-ranked-among-top-20-globally تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[24] مجموعة أكسفورد للأعمال (2019): مكانة قطر كمركز رياضي دولي مدعومة بالاستثمار والشراكات. https://oxfordbusinessgroup.com/reports/qatar/2019-report/economy/full-pelt-infrastructure-investment-and-business-partnerships-are-supporting-the-countrys-rise-to-become-a-major- المركز الدولي للأحداث الرياضية تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[25]الميزان (2024): قانون رقم 12 لسنة 2004 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة. https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=3956&language=ar تم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2024.

ترتبط غالبية منظمات المجتمع المدني المعترف بها في قطر ارتباطًا وثيقًا بالدولة، وغالبًا ما تركز على مجالات غير مثيرة للجدل مثل التعليم والصحة والأعمال الخيرية.[26]وتعمل المنظمات البارزة، مثل مؤسسة قطر والهلال الأحمر القطري، تحت تأثير كبير من الدولة، وتعمل كامتدادات لأهداف قطر التنموية وسياستها الخارجية بدلاً من كونها كيانات مستقلة. والنشاط الشعبي والمنظمات التي تدافع عن الحقوق السياسية أو العمالية غير موجودة فعليًا، مما يسلط الضوء بشكل أكبر على النطاق المحدود لنشاط المجتمع المدني. وغالبًا ما تعمل جماعات المناصرة التي تركز على العمال المهاجرين، مثل Migrant-Rights.org، من خارج قطر بسبب هذه القيود. وعلى عكس الديمقراطيات الليبرالية، يحظر القانون القطري على منظمات المجتمع المدني الانخراط في الأنشطة السياسية، مما يحد فعليًا من قدرتها على العمل كمراقبين أو مدافعين عن التغيير النظامي. ولا يُسمح بالمظاهرات أو الاحتجاجات العامة، وتقابل الجهود الرامية إلى حشد الحركات الشعبية بالمقاومة. على سبيل المثال، انتقدت منظمات دولية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية قطر مرارًا وتكرارًا بسبب افتقارها إلى التسامح تجاه المعارضة ورفضها السماح بالتدقيق المستقل في انتهاكات حقوق الإنسان. إن تسجيل منظمة مدنية، وخاصة تلك التي تنتقد الحكومة، يكاد يكون مستحيلا بسبب حملات القمع على المجموعات التي تعبر عن آراء متعارضة مع آراء الحكومة.

لقد اتخذت قطر خطوات لتقديم نفسها كداعم للمجتمع المدني على الساحة الدولية. إن إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد الدوحة الدولي للأسرة من الأمثلة على المنظمات التي تعمل داخل حدود الدولة. ومع ذلك، يزعم المنتقدون أن هذه الكيانات تعمل في المقام الأول على تعزيز سمعة قطر العالمية بدلاً من تعزيز المشاركة المدنية الحقيقية أو معالجة القضايا المحلية الملحة. لتعزيز مجتمع مدني نابض بالحياة حقًا، ستحتاج قطر إلى إصلاح إطارها القانوني للسماح بالتسجيل المستقل وتشغيل وتمويل المنظمات، وحماية حقوق الأفراد في التنظيم والدعوة والتعبير عن المعارضة دون خوف من الانتقام.

رابعا. البيئة الثقافية

وتضع قطر نفسها كـ"جسر بين الثقافات" من خلال الاستفادة من موقعها الجيوسياسي الفريد وموارداها المالية ونفوذها الدبلوماسي لتعزيز التفاهم والتعاون بين مختلف المناطق والحضارات. وتروج الدولة بنشاط للحوار بين الثقافات من خلال مبادرات مثل منتدى الدوحة، وهو منصة عالمية لمناقشة السياسات بشأن القضايا الدولية الملحة. كما تدعم قطر برامج التبادل التعليمي والثقافي، بما في ذلك الشراكات مع الجامعات الغربية التي تستضيفها المدينة التعليمية، وترعى المبادرات الثقافية العالمية مثل برنامج عام الثقافة، الذي يربط قطر بدولة شريكة سنويًا للاحتفال بالتراث المشترك. وقد نجحت قطر بمهارة في تحقيق التوازن بين الحفاظ على الثقافة والحداثة من خلال مؤسسات مثل مؤسسة قطر ومتحف الفن الإسلامي. ويضم متحف الفن الإسلامي، الذي صممه المهندس المعماري آي إم بي، مجموعة واسعة من الفن الإسلامي تمتد لأكثر من 1400 عام وثلاث قارات، مما يسلط الضوء على تفاني قطر في التراث الثقافي.[27]

إن الدور الذي أعلنته قطر كجسر ثقافي ودبلوماسي يمتد إلى استضافتها لأحداث دولية كبرى، مثل كأس العالم لكرة القدم 2022، والتي اعتبرتها فرصة لعرض ثقافة الشرق الأوسط على الجمهور العالمي. ومن خلال استضافة كأس العالم، عززت قطر صورتها العالمية كمركز للثقافات المتعددة. وقد أشاد الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بالبلاد لترويجها النشط للتبادل الثقافي الدولي من خلال استضافة الحدث العالمي. ومن وجهة نظر الاتحاد الدولي لكرة القدم، لم تُظهر كأس العالم 2022 حسن ضيافة الدولة للعالم فحسب، بل سهّلت أيضًا التفاهم الثقافي بين مختلف السكان.[28]في حين تؤكد مبادرات مثل استضافة كأس العالم لكرة القدم على التزام قطر بتعزيز بيئة ثقافية غنية تربط إرثها التاريخي بالمشاركة العالمية المعاصرة ولكن هناك جانب سلبي أيضا. فعلى الرغم من النجاح العام الذي حققته استضافة البطولة، فقد وردت تقارير عن انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. فقد طغت الخلافات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات حقوق العمال والرقابة، على استعراض قطر للتبادل الثقافي. وحتى الآن، لم تفي الحكومة بالتعويضات لضحايا الانتهاكات كما أوصت بذلك جماعات حقوق الإنسان.[29]

إن استثمار الدولة في وسائل الإعلام، وخاصة من خلال قناة الجزيرة، يسمح لها بتقديم روايات من الجنوب العالمي وتضخيم الأصوات المتنوعة على الساحة العالمية. وعلاوة على ذلك، تؤكد السياسة الخارجية القطرية على الحوار وعدم الانحياز، والحفاظ على العلاقات مع القوى المعادية مثل الولايات المتحدة وإيران وحماس. يسمح هذا النهج لقطر بوضع نفسها كمترجم بين المصالح

---

[26]وزارة الخارجية الأمريكية (2022): تقارير الدولة لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان: قطر.https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/qatarتم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2024

[27]متحف الفن الإسلامي (2024): الصفحة الأولى.https://mia.org.qa/arتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[28]الفيفا (2022): الركيزة الاجتماعية – التفاهم الثقافي.https://publications.fifa.com/en/final-sustainability-report/social-pillar/culture-understanding/culture-understanding-overviewتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[29]هيومن رايتس ووتش (2023): قطر: بعد ستة أشهر من كأس العالم، يعاني العمال المهاجرون. هيومن رايتس ووتش.https://www.hrw.org/news/2023/06/16/qatar-six-months-post-world-cup-مهاجرworkers-suffer تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

والأيديولوجيات المتضاربة، وتقديم حلول قد يجدها الآخرون صعبة التوسط فيها. لقد صورت الدولة نفسها مرارًا وتكرارًا كوسيط في الصراعات الدولية، باستخدام علاقاتها مع لاعبين عالميين متنوعين لتسهيل المفاوضات، كما يتضح من دورها في التوسط في النزاعات مثل محادثات الولايات المتحدة وطالبان في عام 2020 وعملية السلام في دارفور وكذلك في تيسير المفاوضات في سياق الصراع الدائر في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن دور قطر كـ "جسر بين الثقافات" ووسيط في الصراعات العالمية يستحق التدقيق النقدي. وفي حين حققت البلاد بعض النجاحات الدبلوماسية الملحوظة، مثل تسهيل الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان، يزعم المنتقدون أن تدخلاتها غالبًا ما تكون ذاتية الخدمة، وتهدف إلى تعزيز قوتها الناعمة بدلاً من تحقيق المصالحة الحقيقية. إن دعم قطر للجماعات المثيرة للجدل، بما في ذلك العلاقات مع حماس والاتهامات بتمكين الحركات المتطرفة، يقوض مزاعمها بالنزاهة وبناء السلام. وتشير هذه العوامل إلى أنه على الرغم من أهمية دور قطر كجسر ثقافي ودبلوماسي، فإنه مبالغ فيه في بعض الأحيان، ولا تتوافق أفعالها دائما مع خطابها.

وعلاوة على ذلك، تواجه قطر تحديات في مواءمة المعايير الثقافية التقليدية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتصل بحقوق العمل والمرأة. وعلى الرغم من الإصلاحات العمالية الأخيرة، مثل إلغاء نظام الكفالة رسمياً وإدخال حد أدنى غير تمييزي للأجور، لا تزال المخاوف قائمة بشأن التنفيذ الفعال لهذه القوانين وإنفاذها.[30]على سبيل المثال، لا يزال العمال المهاجرون، الذين يشكلون حوالي 95% من القوة العاملة، يواجهون مشاكل تتعلق بالأجور وظروف المعيشة والحماية القانونية.[31][32]وفيما يتعلق بحقوق المرأة، ورغم تحقيق تقدم في التعليم والمشاركة في القوى العاملة، فإن المعايير الثقافية لا تزال تفرض القيود وتحد بشكل فعال من المساواة بين الجنسين.[33]اعتبارًا من فبراير 2024، لم تشغل النساء سوى 4.4% من المقاعد البرلمانية. وتقضي النساء والفتيات في قطر اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 عامًا فأكثر 8.2% من وقتهن في الرعاية غير مدفوعة الأجر والأعمال المنزلية، مقارنة بنحو 2.2% بين الرجال.[34]ورغم إحراز تقدم في التعليم ومشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث ارتفعت مشاركة القوى العاملة النسائية إلى 58.5% في عام 2017، إلا أن التفاوتات لا تزال قائمة.[35]تحتاج النساء القطريات العازبات تحت سن 25 عاماً إلى إذن ولي أمرهن للسفر خارج قطر، ويمكن للنساء المتزوجات، بغض النظر عن العمر، تقييد سفرهن من خلال عريضة قضائية من أزواجهن.[36]

5. البيئة القانونية

ينص دستور قطر على بعض الالتزامات التي تقع على عاتق الدولة والتي تخلق بيئة قانونية مواتية على الورق: على سبيل المثال، تلزم المادة 23 الدولة بتعزيز الصحة العامة، وتدعو المادة 25 الدولة إلى ضمان وتعزيز ونشر التعليم وجعله متاحًا بسهولة، بينما تضمن المادة 28 الحرية الاقتصادية القائمة على العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط الخاص والعام. وعلاوة على ذلك، فإن المادة 30 ذات أهمية حيث تنص على ضرورة أن تكون العلاقات بين أصحاب العمل والموظفين قائمة على العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن الحقائق في قطر تتناقض بشكل صارخ مع بعض هذه الأحكام التقدمية في دستور قطر والتي يمكن أن تكون بمثابة لبنات أساسية لبيئة قانونية مواتية تعزز التنمية الاجتماعية.

في يناير/كانون الثاني 2014، قامت غابرييلا كنول، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، بزيارة رسمية إلى قطر لتقييم نظامها القضائي. وكانت النتائج التي توصلت إليها[37]وقد سلطت دراسة حالة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي قدمت إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2015، الضوء على العديد من القضايا الحرجة:

---

[30]منظمة العمل الدولية (2022): إصلاحات العمل في دولة قطر - التجمع حول رؤية مشتركة. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/%40ilo-qatar/documents/publication/wcms_859843.pdf تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[31]نورمليكس (2024): قطر. https://normlex.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:11110:0::NO::P11110_COUNTRY_ID:103429 تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[32]لمزيد من التحليل المتعمق، انظر الفصل 3.3 (التزام كوبنهاجن 3: دعم التشغيل الكامل كهدف أساسي للسياسة).

[33]لمزيد من التحليل المتعمق، انظر الفصل 3.5 (التزام كوبنهاجن رقم 5: تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل).

[34]هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2024): قطر. https://data.unwomen.org/country/qatar تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[35]برفيز، ز. (2021). مشاركة المرأة في القوى العاملة في قطر: النفط والثقافة والاتجاهات الديموغرافية. في: زويري، م.، القواسمي، ف. (المحرران) قطر المعاصرة. دراسات الخليج، المجلد 4. سبرينغر، سنغافورة. https://doi.org/10.1007/978-981-16-1391-3_14.

[36]هيومن رايتس ووتش (2024): قطر - أحداث عام 2023. https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/qatar تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[37]المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2014): خبير حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يحث قطر على اغتنام الفرصة لإصلاح نظامها القضائي. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2014/01/un-rights-expert-urges-qatar-seize-opportunity-reform-its-justice-system تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

1. التدخل التنفيذي: أعربت كنول عن قلقها إزاء نفوذ السلطة التنفيذية على القضاء، وخاصة في القضايا التي تنطوي على أفراد أو شركات رفيعة المستوى. وكتب المقرر الخاص أن هذا التدخل يقوض استقلال القضاء ونزاهته.
2. انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة: حدد التقرير انتهاكات كبيرة للإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة. وشملت الحالات إجبار المتهمين، وخاصة غير الناطقين باللغة العربية، على التوقيع على وثائق باللغة العربية دون فهم محتواها، وغياب خدمات الترجمة أثناء إجراءات المحكمة.
3. التمييز ضد غير القطريين: أشارت كنول إلى ممارسات تمييزية داخل نظام العدالة ضد الأفراد غير القطريين، وخاصة العمال المهاجرين. وغالبًا ما تواجه هذه المجموعات عقبات إضافية في الوصول إلى العدالة وتكون أكثر عرضة لانتهاكات الحقوق.
4. الشفافية والوصول إلى المعلومات: سلط التقرير الضوء على الافتقار إلى الشفافية في الإجراءات القضائية، بما في ذلك تقييد الوصول إلى المعلومات أثناء التحقيقات وجلسات المحكمة المغلقة دون مبرر. وكتب المقرر الخاص أن مثل هذه الممارسات تعوق نزاهة وانفتاح العملية القانونية.
5. استقلال القضاة غير القطريين: أثيرت مخاوف بشأن استقلال القضاة غير القطريين، الذين يعملون في كثير من الأحيان بعقود مؤقتة. وقد يؤدي هذا الهيكل الوظيفي إلى المساس بنزاهتهم وقابليتهم للتأثر بالضغوط الخارجية.

وقد دعا تقرير كنول لعام 2014 إلى إجراء إصلاحات شاملة لمعالجة هذه القضايا، مؤكداً على الحاجة إلى استقلال القضاء، والالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة، والمساواة في الوصول إلى العدالة لجميع الأفراد في قطر. ويستند هذا الإحاطة إلى نتائج الزيارة الرسمية التي قامت بها غابرييلا كنول، على الرغم من أنها حدثت قبل عشر سنوات، حيث لم تكن هناك زيارات رسمية أخرى إلى قطر من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين منذ يناير 2014. ولم تقم المقررة الخاصة الحالية، مارغريت ساترثويت، المعينة في أكتوبر 2022، بمهمة رسمية إلى قطر.[38]ويشير غياب الزيارات اللاحقة إلى أن الأمم المتحدة لم تقم بإجراء تقييمات معمقة أخرى لاستقلال القضاء في قطر منذ تقييم عام 2014.

لقد قامت قطر بالعديد من الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز نظامها القضائي منذ عام 2014. وفي أحدث خطوة في أبريل 2024، أصدرت قطر قانون التنفيذ القضائي رقم 4 لسنة 2024 لتبسيط تنفيذ الأحكام القضائية. وشملت الميزات الرئيسية إنشاء محكمة تنفيذ مخصصة وإدخال حلول رقمية لتسريع العمليات القانونية. كما يتضمن القانون نفسه مبادرات التحول الرقمي التي تُظهر أن قطر بذلت جهوداً لرقمنة الإجراءات القضائية، وتحسين الشفافية وإمكانية الوصول إلى النظام القانوني. [39]

ومع ذلك، ورغم أن هذه الإصلاحات تشير إلى إحراز تقدم، وخاصة فيما يتصل بالتحول الرقمي، فإن النظام القضائي لا يبدو أنه قد تغير جذريا. ويتسم هذا النظام بمشكلتين رئيسيتين مستمرتين[40]:الأول هو النفوذ التنفيذي المستمر. لا يزال الأمير يحتفظ بسلطة تعيين القضاة، وهي الممارسة التي أثارت مخاوف بشأن استقلال القضاء. كما يرأس مجلس القضاء الأعلى، المسؤول عن الإشراف على القضاء، وزير العدل، وهو عضو في السلطة التنفيذية. وقد تعرض هذا الهيكل لانتقادات بسبب احتمال المساس بنزاهة النظام القضائي. على سبيل المثال، يشير تقرير مؤشر التحول (BTI) لعام 2024 لمؤسسة بيرتلسمان إلى أن القضاة يتم تعيينهم من قبل الأمير بناءً على توصية من مجلس القضاء الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد إلى أجل غير مسمى، مما يعيق استقلالهم.[41]

وتتمثل المشكلة الثانية في الممارسة المستمرة المتمثلة في استخدام قضاة غير قطريين في النظام القضائي في قطر. وهي تثير المخاوف بشأن الاستقلال والنزاهة واحتمال انعدام الأمن القضائي. فالقضاة غير القطريين، الذين يشكلون جزءاً كبيراً من القضاء، هم في العادة من المغتربين الذين يعملون بعقود قصيرة الأجل قابلة للتجديد، مما يجعلهم عرضة لنفوذ الحكومة، حيث تعتمد إعادة تعيينهم في كثير من الأحيان على تقدير الدولة.[42]وقد يؤدي هذا الترتيب إلى المساس باستقلال القضاء، حيث قد يشعر القضاة بالضغط للتوافق مع مصالح الحكومة لتأمين مناصبهم. ويؤكد المنتقدون أيضًا أن هذه الممارسة تقوض تطوير نظام قانوني قطري مستقل ومستقر تمامًا، حيث يؤدي الاعتماد على القضاة الأجانب إلى نقص الاستمرارية والذاكرة المؤسسية. وفي حين تزعم قطر أن توظيف القضاة الأجانب ضروري لسد فجوات الخبرة، فإن هذه الممارسة لا تزال تدعو إلى التدقيق فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة في إدارة العدالة.

---

[38]المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2014): المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين.https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-independence-of-judges-and-lawyersتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[39]إيفرشيدز سوذرلاند (2024): قانون التنفيذ القضائي القطري رقم 4 لسنة 2024: فصل جديد في الإصلاح القانوني.https://www.eversheds-sutherland.com/en/qatar/insights/qatars-judicial-enforcement-lawتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[40]مرحبا (2022): النظام القضائي في قطر.https://marhaba.qa/the-court-system-in-qatar/تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[41]مؤسسة برتلسمان (2024): مؤشر التحول BTI – التقرير القطري 2024.https://bti-project.org/en/reports/country-report/QATتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[42]المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2014). المرجع نفسه.

وفيما يتعلق بحقوق تكوين الجمعيات والتجمع، تواصل الدولة قمع المعارضة. ففي مايو/أيار 2022، حُكم على ثلاثة ناشطين قطريين، من بينهم هزاع المري وراشد المري، بالسجن مدى الحياة لمعارضتهم قانوناً انتخابياً. وفي العام نفسه، اعتقلت السلطات مجموعة من الناشطين في المنظمة الشاملة "الحملة الوطنية للمواطنين الممنوعين من السفر" التي دعت إلى رفع حظر السفر التعسفي، وقضوا عدة أشهر في السجن.[43]في عام 2020، عدلت قطر قانون العقوبات الخاص بها لجعل جريمة نشر أخبار كاذبة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات أو غرامة قدرها 27500 دولار أمريكي. [44] يمنح القانون رقم (5) لسنة 2003 جهاز أمن الدولة سلطات تعسفية في مجال الشرطة والملاحقة القضائية، بما في ذلك سلطات احتجاز الأشخاص لمدة ثلاثين يوماً دون تقديمهم إلى محكمة مختصة. وقد وردت تقارير تفيد بأن هذا القانون يُستخدم لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان.[45]

3.2 التزام كوبنهاجن 2: القضاء على الفقر المدقع بحلول تاريخ مستهدف تحدده كل دولة

وبوجود مصادر عديدة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تضع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر عند مستوى يتجاوز 80 ألف دولار أمريكي، والبيانات المحدودة التي تشير إلى وجود الفقر في قطر، يبدو أن البلاد قد قضت على الفقر.[46]وتشارك قطر أيضًا في برامج مختلفة للقضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم مع شركاء مختلفين بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس التعاون الخليجي، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، والمجتمع المدني، والدول الشريكة.[47]

ومع ذلك، تسلط التقارير الجارية الضوء على مؤشرات الفقر في المناطق الداخلية في قطر بما في ذلك انخفاض أجور العمال المهاجرين، وظروف المعيشة المزرية، وتقييد الوصول إلى الرعاية الصحية، مما يرسم صورة مختلفة عما تشير إليه الإحصاءات الرسمية. وفي هذا السياق، من المهم أن نلاحظ أن دولة قطر لم تكن صريحة في إصدار البيانات المتعلقة بمؤشرات الدخل المنخفض أو الفقر، على الرغم من التقارير العديدة التي تشير إلى انخفاض الدخل، وخاصة بين العمال المهاجرين مقارنة بالمواطنين القطريين.[48]ويواصل العمال المهاجرون العيش في معسكرات عمل بعيدة عن أغلب المرافق الاجتماعية، مثل المستشفيات. وتتناقض ظروف السكن في معسكرات العمل بشكل صارخ مع ناطحات السحاب التي تبهر أفق الدوحة.[49]بعد بطولة كأس العالم، ظهرت العديد من التقارير التي تتحدث عن خفض أجور العمال أو التغاضي عنها، وقد تم توثيق ذلك. وقد أدى هذا إلى عدم قدرة العديد من العمال في البلاد على تحمل تكاليف المعيشة في قطر. وفي حين تم إلغاء نظام الكفالة رسميًا من قبل الحكومة، فإن العديد من أصحاب العمل يواصلون استغلال العمال بأجور زهيدة وظروف عمل مزرية وفي نفس الوقت احتجازهم كرهينة. وإذا تجرأ العمال على مغادرة مكان العمل، فإن صاحب العمل يطلب منهم تعويضهم.[50] ونتيجة لاستمرار ممارسة الكفالة، يجد العديد من الأفراد صعوبة في تغيير وظائفهم، مما يجعلهم عرضة لاستغلال أصحاب العمل.[51]

تشكل أنظمة الضمان الاجتماعي الحكومية أداة مهمة لمكافحة الفقر والوقاية منه. ففي عام 2002، نفذت قطر القانون رقم 24، الذي أنشأ نظامًا للتأمينات التقاعدية العامة تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. ويوفر هذا النظام مزايا التقاعد

---

[43] منظمة فريدوم هاوس (2024): قطر: تقرير الدولة عن الحرية في العالم 2024.https://freedomhouse.org/country/qatar/freedom-world/2024تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[44]فريدوم هاوس (2023): قطر: تقرير الحرية في العالم 2023. مأخوذ من https://freedomhouse.org/country/qatar/freedom-world/2023.تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[45] مركز الخليج لحقوق الإنسان، ومنظمة أكسيس ناو، ومنظمة المادة 19، وسيفيكوس (2024): تقرير مشترك إلى الدورة السابعة والأربعين لفريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة. https://www.civicus.org/documents/upr-submissions/UPR47-JointSubmission-Qatar.pdfتم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[46]المرجع نفسه.

[47] لمزيد من التحليل المتعمق، انظر الفصل 3.7 (التزام كوبنهاجن رقم 7: تسريع التنمية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً).

[48]باتيسون (2022): دفع العمال ذوو الأجور المنخفضة ثمنًا باهظًا لاستضافة قطر لكأس العالم. الجارديان. https://www.theguardian.com/global-development/2022/apr/01/low-wage-workers-have-profit-dearly-for-qatar-world-cup.

[49] كونتي (2023): العمال المهاجرون يتحملون إرث كأس العالم المظلم في قطر. فوربس.https://www.forbes.com/sites/samindrakunti/2023/12/18/مهاجر--workers-endure-qatars-dark-world-cup-legacy/.

[50]المرجع نفسه.

[51]وسوف نناقش المزيد من أوجه القصور بمزيد من التفصيل في الأجزاء التالية من هذا الإيجاز. انظر الفصل 3.3 (التزام كوبنهاجن 3: دعم التشغيل الكامل كهدف أساسي للسياسة)

والوفاة والعجز خصيصًا للمواطنين القطريين والمقيمين العاملين في القطاع العام.[52]وبحلول عام 2022، بلغ عدد المساهمين في النظام 79.441.[53]ومن المتوقع أن يرتفع عدد المشتركين بعد صدور قانون التأمينات الاجتماعية رقم 1 لسنة 2022، والذي وسع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل المواطنين القطريين والمقيمين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين في القطاع الخاص، والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من يناير 2023.[54]ولكن من المهم أن نلاحظ أن النظام لا يشمل العمال المهاجرين، الذين يشكلون نسبة كبيرة من القوى العاملة في قطر. ولذلك ينبغي لقطر أن تفكر في إجراء إصلاحات تشمل هذه الشريحة الحاسمة من القوى العاملة القطرية.

3.3 التزام كوبنهاجن رقم 3: دعم التشغيل الكامل كهدف أساسي للسياسة

تعد قطر من بين الدول التي تتمتع بأقل معدلات البطالة في العالم، حيث يبلغ معدل البطالة 0.4% وفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، في حين يقدر البنك الدولي معدل البطالة بنحو 0.1% من القوة العاملة.[55] وفي حين يبدو هذا الوضع مثالياً تقريباً بالنسبة للقوى العاملة القطرية، وبينما يبدو أن هدف التزام كوبنهاجن الثالث قد تحقق رسمياً في قطر، فإن المشاكل المتعلقة بالعمل والتوظيف في قطر أعمق من ذلك: فقد اتسم سجل التوظيف في البلاد لسنوات عديدة بالانتهاك الصارخ لحقوق العمال، وخاصة العمال المهاجرين.

إن جوهر المشكلة يكمن في ما يسمى بنظام الكفالة، والذي جعل قطر لسنوات عديدة مشهورة عالميا بسبب الظلم الذي ارتكبته. إن نظام الكفالة، الذي هو في الأساس إطار عمل لرعاية العمال، كان سمة مميزة لسوق العمل في قطر لعقود من الزمن، حيث أثر بشكل خاص على عدد كبير من العمال المهاجرين في البلاد. إن نظام الكفالة له جذوره في ممارسة الكفالة البدوية التقليدية، والتي تم تكييفها في نظام عمل رسمي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال منتصف القرن العشرين لإدارة تدفق العمال المهاجرين. في قطر، أصبح النظام رسميا مع نمو اقتصاد البلاد بسرعة بعد اكتشاف الغاز الطبيعي والنفط، مما يتطلب أعدادا كبيرة من العمال الأجانب لمشاريع البنية التحتية والتنمية.

ومن بين الخصائص الرئيسية لنظام الكفالة في قطر (1) مبدأ رعاية صاحب العمل (بموجب الكفالة، كانت الإقامة القانونية للعامل المهاجر مرتبطة بصاحب عمله، ويشار إليها باسم "الكفيل" وأن العمال غير قادرين على مغادرة البلاد دون إذن صاحب العمل، مما يمنح أصحاب العمل سيطرة كبيرة على حياة العمال)، (2) احتجاز جوازات السفر (غالبًا ما يصادر أصحاب العمل جوازات سفر العمال، مما يحد من حرية حركتهم ويزيد من اعتمادهم على أصحاب العمل)، (3) تقييد تنقل سوق العمل (لم يتمكن العمال من تغيير الوظائف دون الحصول على شهادة عدم ممانعة من صاحب عملهم الحالي، مما يجعل من الصعب ترك بيئات العمل المسيئة أو الاستغلالية).(4) الاستغلال والإساءة (كانت التقارير عن عدم دفع الأجور وظروف العمل غير الآمنة وساعات العمل الطويلة دون تعويض مناسب شائعة، وواجهت العاملات المنزليات على وجه الخصوص نقاط ضعف كبيرة في ظل النظام).

واجه نظام الكفالة في قطر انتقادات واسعة النطاق ومتصاعدة على مر السنين بسبب تمكينه للممارسات الاستغلالية وانتهاكات حقوق الإنسان. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت منظمات حقوق الإنسان في تسليط الضوء على الطبيعة القمعية لنظام الكفالة. ووثقت تقارير هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية حالات العمل القسري ومصادرة جوازات السفر والقيود المفروضة على حرية تنقل العمال. ولفتت هذه المنشورات الانتباه الدولي الأولي إلى محنة العمال المهاجرين في قطر. وكثفت محاولة قطر الناجحة لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022 في عام 2010 التدقيق العالمي. وأدت مشاريع البنية التحتية الضخمة المطلوبة لهذا الحدث إلى تدفق العمال المهاجرين، مما جعل نظام الكفالة تحت دائرة الضوء العالمية. وفي عام 2013، نشرت

---

[52] الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (2022): التقرير السنوي 2022. https://www.grsia.gov.qa/ar/studies-and-researches/Lists/AnnualReports/Attachments/53//2022.pdf تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[53] المرجع نفسه.

[54] العاملون في الخارج في قطر (بدون تاريخ): خطة التقاعد في قطر وقانون التأمينات الاجتماعية https://qatarofw.com/retirement-pension-social-insurance-law/. تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[55] مجموعة البنك الدولي (2024): البطالة، الإجمالي - قطر. https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=QA تم الوصول إليه في 26 نوفمبر.

صحيفة الجارديان تقريراً استقصائياً بعنوان "كشف: "عبيد" كأس العالم في قطر"، يكشف عن الظروف القاسية التي يواجهها العمال.[56]وكان لهذا التقرير دور محوري في رفع مستوى الوعي وتحفيز الدعوات للإصلاح.

خلال منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تزايدت الضغوط الدولية على قطر وارتفعت الأصوات المطالبة بإصلاح نظام الكفالة. وزادت منظمة العمل الدولية وغيرها من الهيئات الضغوط على قطر لإصلاح ممارساتها العمالية. وفي عام 2016، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا بعنوان "الجانب القبيح للعبة الجميلة"، يشرح بالتفصيل الانتهاكات في مشاريع البناء الخاصة بكأس العالم.[57]وسلطت هذه المنشورات الضوء على القضايا النظامية وحثت الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) وقطر على تحمل المسؤولية. وفي مواجهة الضغوط المتزايدة، شرعت قطر في إصلاحات عمالية، بما في ذلك إلغاء شرط تصريح الخروج وفرض حد أدنى للأجور. ومع ذلك، واصلت منظمات مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية الإبلاغ عن عدم كفاية تنفيذ هذه الإصلاحات. وفي عام 2020، نشرت هيومن رايتس ووتش تقريرا بعنوان "كيف يمكننا العمل بدون أجر؟" يسلط الضوء على انتهاكات الأجور المستمرة على الرغم من القوانين الجديدة.[58]

وفي تقريرها لعام 2020، أشارت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، تينداي أشيومي، إلى العديد من حوادث استغلال العمال التي وثقتها خلال زيارتها إلى قطر بين 24 نوفمبر/تشرين الثاني و1 ديسمبر/كانون الأول 2019.[59]وشملت هذه المظالم عدم قدرة العمال المهاجرين على تغيير أماكن العمل بسبب شهادات "عدم الممانعة" المطلوبة من صاحب العمل السابق، حيث يفقد الموظف الذي يترك مكان عمله دون مثل هذه الشهادة حقه في العمل وبالتالي حقه في البقاء في البلاد.

وفيما يتصل بالعاملات المنزليات (وأغلبهن من النساء)، كانت التقارير عن الاستغلال أكثر فظاعة. فقد تلقت المقررة الخاصة "تقارير تفيد بأنه ليس من غير المألوف أن يحتجز أصحاب العمل العاملات المنزليات ــ القطريات وغير القطريات على حد سواء ــ في المنازل الخاصة التي تعمل فيها هؤلاء النساء. ويتعرض العديد منهن لظروف عمل قاسية: أيام عمل طويلة للغاية بلا راحة ولا أيام إجازة؛ ومصادرة جوازات السفر والهواتف المحمولة؛ والعزلة الجسدية والاجتماعية؛ وفي بعض الحالات، الاعتداء الجسدي أو اللفظي أو الجنسي من جانب أصحاب العمل وأطفالهم المراهقين أو البالغين". واستمعت المقررة الخاصة إلى شهادات من العاملات المنزليات اللاتي أفدن بأنهن حرمن من الطعام لفترات طويلة، وأُجبرن بانتظام على العيش على بقايا الطعام أو طعام غير مغذي بما فيه الكفاية، وفي بعض الحالات، تعرضن للتجويع. وشهدت عاملتان منزليتان من جنوب الصحراء الكبرى بشأن تجاربهما المروعة والمرعبة من الاعتداء الجنسي ــ حيث أفادت إحداهما بأنها تعرضت للاغتصاب بانتظام من جانب صاحب عملها الذكر لأكثر من عام، قبل أن تتمكن من الفرار من منزله".[60]

ورغم صدور القانون رقم 18 بعد تقرير المقرر (الذي يهدف رسمياً إلى إنهاء نظام الكفالة ومعالجة قضية الاستغلال وضمان المزيد من الحماية للعمال)، استمرت التقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق العمال.[61]ولكن العديد من العمال ظلوا خاضعين لعقود عمل مقيدة لم تمنحهم حرية تغيير العمل. وعلاوة على ذلك، مُنعوا من تنظيم أنفسهم في نقابات عمالية حيث يمكنهم التفاوض بشكل جماعي من أجل الحصول على ظروف عمل أفضل وأكثر عدالة.

بعد انتهاء بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، استمرت عمليات تقييم ممارسات العمل في قطر. في أغسطس/آب 2023، نشرت منظمة Migrant-Rights.org مقالاً بعنوان "بعد ثلاث سنوات من الإصلاحات الشاملة، يواجه العمال في قطر عقبات مبتكرة على

---

[56] الغارديان (2013): كشف النقاب عن "عبيد" كأس العالم في قطر.https://www.theguardian.com/world/2013/sep/25/revealed-qatars-world-cup-slavesتم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[57]منظمة العفو الدولية (2016): الجانب القبيح للعبة الجميلة.https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/MDE2235482016ENGLISH.pdfتم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[58] هيومن رايتس ووتش (2020): "كيف يمكننا العمل بدون أجور؟".https://www.hrw.org/report/2020/08/24/how-can-we-work-without-wages/salary-abuses-facing-workers-ahead-qatars-مهاجرتم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[59]مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2020): زيارة إلى قطر - تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/HRC/44/57/Add.1) https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc4457add1-visit-qatar-report-special-rapporteur-contemporary-formsتم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[60]المرجع نفسه.

[61]مقابلة أجرتها مجلة جورج تاون للشؤون الدولية مع ريشارد تشوليوينسكي، بعنوان "فهم نظام الكفالة للعمالة المهاجرة في قطر والشرق الأوسط على نطاق واسع، مع كبير أخصائيي الهجرة في منظمة العمل الدولية ريشارد تشوليوينسكي"، مجلة جورج تاون للشؤون الدولية، 1 فبراير 2023.https://gjia.georgetown.edu/2023/02/01/the-kafala-system-a-conversation-with-ryszard-cholewinski/.

نحو متزايد"، يناقش كيف يتحايل أصحاب العمل على اللوائح الجديدة.[62] وعلى مدار هذه المراحل، لعبت المنشورات والتقارير الرئيسية دوراً حاسماً في توثيق الانتهاكات والدعوة إلى حقوق العمال المهاجرين في قطر. وفي حين نفذت قطر بعض الإصلاحات، فإن الانتقادات المستمرة تؤكد على الحاجة إلى التنفيذ الفعال والتغيير النظامي الحقيقي.

كانت الشكوى المقدمة ضد قطر إلى منظمة العمل الدولية في عام 2014 بمثابة حلقة مهمة في الانتقادات العالمية لنظام الكفالة في قطر. وكانت نقطة تحول جلبت التدقيق القانوني الدولي إلى ممارسات النظام الاستغلالية وانتهاكات قطر المزعومة لمعايير العمل الدولية. في مارس 2014، قدمت مجموعة من العمال، بدعم من النقابات العمالية العالمية بما في ذلك الاتحاد الدولي للنقابات، شكوى رسمية ضد قطر إلى منظمة العمل الدولية. زعمت الشكوى أن قطر تنتهك اتفاقيتين رئيسيتين لمنظمة العمل الدولية. أولاً، زعم العمال أن نظام الكفالة خلق ظروفًا تعادل العمل القسري، حيث لم يتمكنوا من مغادرة وظائفهم أو البلاد دون إذن من أصحاب عملهم مما يعني أن قطر تنتهك اتفاقية العمل القسري لعام 1930 (رقم 29). ثانيًا، زعمت الشكوى أن قطر لديها أنظمة تفتيش عمل غير كافية لمنع ومعالجة الانتهاكات، مما يجعل العمال عرضة للاستغلال وبالتالي انتهاك اتفاقية تفتيش العمل لعام 1947 (رقم 81). وشدد الاتحاد الدولي للنقابات وممثلو العمال على القضايا المنتشرة على نطاق واسع، بما في ذلك مصادرة أصحاب العمل لجوازات السفر، وتأخر دفع الأجور أو عدم دفعها، وظروف العمل غير الآمنة، والافتقار إلى آليات فعالة للتظلم.

وقد عززت الشكوى التركيز الدولي على ممارسات العمل في قطر، وخاصة مع استعداد البلاد لكأس العالم لكرة القدم 2022. وقد عززت منظمات بارزة مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش من مظالم العمال في تقاريرها، مسلطة الضوء على الطبيعة المنهجية للانتهاكات. كما غطت وسائل الإعلام القصة على نطاق واسع، مع عناوين مثل "قطر تنتظر نتائج التحقيق من قبل منظمة العمل التابعة للأمم المتحدة".[63]وأكدت هذه التقارير الضغوط المتزايدة على قطر من جانب المجتمع الدولي لإصلاح نظام الكفالة.

وقد أخذت منظمة العمل الدولية الشكوى على محمل الجد ودرست تشكيل لجنة تحقيق لفحص الادعاءات. ورداً على ذلك، نفت قطر الاتهامات في البداية، بحجة أنها تنفذ تدابير لتحسين حقوق العمال. ومع ذلك، لاحظت منظمة العمل الدولية ومراقبون آخرون أن هذه التدابير غير كافية أو سيئة التنفيذ. وبحلول عام 2017، وتحت ضغط مستمر، أبرمت قطر اتفاقية تعاون فني مع منظمة العمل الدولية لإصلاح ممارساتها العمالية. وتضمن هذا الاتفاق التزامات بإلغاء شرط شهادة عدم الممانعة للعمال الذين يغيرون وظائفهم، وإصلاح نظام تأشيرة الخروج، ووضع حد أدنى غير تمييزي للأجور، وتعزيز عمليات تفتيش العمل وإنفاذ حماية الأجور.

لقد لعبت هذه الحلقة دوراً محورياً في تحفيز الدعوة الدولية لإصلاح العمل في قطر. وبالنسبة لبعض المحللين، فقد سلطت الضوء على دور الآليات الدولية مثل منظمة العمل الدولية في محاسبة الدول على انتهاكات حقوق العمل.ويزعم المراقبون أن الشكوى المقدمة في عام 2014 كانت قضية بارزة، حيث أظهرت كيف يمكن للعمل الجماعي والضغوط الدولية أن تدفع التغيير في ممارسات العمل العالمية، حتى في الدول ذات النفوذ السياسي والاقتصادي مثل قطر. ويرى مراقبون آخرون أن هذه الحلقة أكثر انتقادًا ويرونها مثالاً على مدى مهارة قطر في تجنب أي تدقيق متعمق حقيقي وإصلاحات جوهرية لممارساتها العمالية. ويؤكدون على حقيقة مفادها أنه في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، قررت منظمة العمل الدولية عدم المضي قدمًا في خطتها الأولية لإنشاء لجنة تحقيق، وهي أعلى مستوى من إجراءات التحقيق لديها. وبدلاً من ذلك، بدأ "برنامج التعاون الفني" المذكور أعلاه لمدة ثلاث سنوات مع قطر. وفي هذا السياق، تشير SWI swissinfo.ch، وهي فرع من هيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية، إلى أنه "كجزء من هذا الاتفاق، دفعت قطر مساهمة قدرها 25 مليون دولار لتمويل مكتب منظمة العمل الدولية في الدوحة - وهو مبلغ كبير بشكل غير عادي لم يتم الإعلان عنه علناً في وقت الاتفاق"، وتوضح كذلك أن "هذا ترك المنتقدين يشككون في استقلال منظمة العمل الدولية، لكن المنظمة تقول إنه لا يوجد شيء غير عادي في الاتفاق".[64]

تم تنفيذ البرنامج في الفترة من 29 يناير 2018 إلى 29 يناير 2021 تحت رقم المرجع "QAT/17/01/QAT" ووصفته منظمة العمل الدولية على النحو التالي

"يعكس مشروع التعاون الفني في قطر الالتزام المشترك بين حكومة قطر ومنظمة العمل الدولية بالتعاون على ضمان الامتثال لاتفاقيات العمل الدولية المصدق عليها، فضلاً عن تحقيق المبادئ والحقوق الأساسية المتعلقة بالعمل في دولة قطر بشكل تدريجي خلال الفترة 2018-2020. ويسعى المشروع إلى تحقيق ذلك من خلال خمسة مجالات عمل. وبشكل أكثر تحديدًا، سيتم من

[62]منظمة حقوق المهاجرين (2023): بعد مرور ثلاث سنوات على الإصلاحات الشاملة، يواجه العمال في قطر عقبات مبتكرة على نحو متزايد. https://www.Migrations-rights.org/2023/08/three-years-since-sweeping-reforms-workers-in-qatar-face-evermore-innovative-obstacles/تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[63] الدوحة نيوز (2016): قطر تنتظر نتائج تحقيقات منظمة العمل الدولية. https://dohanews.co/qatar-awaits-results-investigation-un-labor-organizationتم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[64](2023) SWI swissinfo.ch: قطر تترأس مؤتمر العمل التابع للأمم المتحدة رغم سجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان. https://www.swissinfo.ch/eng/politics/how-a-controversial-qatari-minister-is-heading-a-un-labour-conference/48571016تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

خلال الأهداف الخمسة المباشرة التالية: (1) تحسين دفع الأجور، (2) تحسين تفتيش العمل وأنظمة السلامة والصحة المهنية، (3) تنفيذ نظام تعاقدي ليحل محل نظام الكفالة وتحسين ظروف العمل وإجراءات توظيف العمالة، (4) زيادة الوقاية والحماية والملاحقة القضائية ضد العمل القسري، (5) توفير صوت للعمال. ستتعاون منظمة العمل الدولية وحكومة قطر لضمان تنفيذ ومواءمة القوانين والأنشطة الوطنية مع معايير العمل الدولية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات التي صدقت عليها دولة قطر بالفعل والتعليقات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية."[65]

إن ما إذا كانت التغييرات الجوهرية قد طرأت بالفعل على نظام العمل في قطر، كما عبرت عنها هذه الكلمات الجميلة والأهداف النبيلة لبرنامج منظمة العمل الدولية في قطر، أمر مثير للجدل إلى حد كبير. وتؤكد قطر نفسها أن الإصلاحات الأخيرة سعت إلى معالجة بعض القضايا القديمة في سوق العمل لديها - وخاصة نظام الكفالة. ويزعم مكتب الاتصالات الحكومية أن قطر نفذت إصلاحات قانونية كبيرة لتعزيز حماية العمال ويؤكد أن قطر ألغت نظام الكفالة، من خلال السماح للعمال المهاجرين بتغيير وظائفهم دون إذن صاحب العمل ومن خلال إدخال حد أدنى غير تمييزي للأجور بقيمة 1000 ريال قطري شهريًا بالإضافة إلى بدلات السكن والطعام.[66]ولكن المحللين المستقلين أكثر انتقادا. فقد كتب زعماء منظمة فيرسكوير، وهي منظمة غير حكومية مقرها المملكة المتحدة، في رسالة بالبريد الإلكتروني إلى الاتحاد الدولي للنقابات العمالية في الثاني من يونيو/حزيران 2023: "تظل قطر دولة استبدادية إلى حد كبير، حيث يواصل نظام العمل فيها تيسير أنواع الانتهاكات التي أنشئت منظمة العمل الدولية للقضاء عليها".[67]وكتبت منظمة حقوق المهاجرين غير الحكومية في بيانها المقدم إلى الدورة التحضيرية للاستعراض الدوري الشامل لقطر في أغسطس/آب 2024: "في حين فككت قطر بعض جوانب نظام الكفالة على مدى السنوات الست الماضية، فإن أكثر مكوناته إشكالية لا تزال قائمة، مثل ربط تأشيرات العمل والإقامة بالكفيل/صاحب العمل". وتمضي المنظمة في توضيح أن قطر "قبلت بالفعل توصية ليختنشتاين [الاستعراض الأخير] بوضع حد أدنى عادل للأجور".[68]لكنها تنص على أن "الحد الأدنى للأجور منخفض للغاية ولا يأخذ في الاعتبار ارتفاع تكاليف المعيشة في الولاية" فضلاً عن أن "الأجور المنخفضة تضمن اعتماد العمال على أصحاب العمل من أجل البقاء وتثبط عزيمتهم عن التحدث عندما يتم استغلالهم".[69]

وبالتالي فإن تحقيق إلغاء نظام الكفالة بشكل كامل، وهو الأمر الذي سيكون ضرورياً بشكل عاجل لكي تتمكن قطر من مواءمة التزامها بمعايير العمل الدولية، لا يزال بعيداً. ويتجلى التزام قطر بشكل عام بتحسين ظروف العمل والالتزام بمعايير العمل العالمية في تصديقها على ست اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك خمس اتفاقيات أساسية.[70]اعتبارًا من نوفمبر 2024، صادقت قطر على (1) اتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29) (تم التصديق عليها في 12 مارس 1998)، (2) اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105) (تم التصديق عليها في 2 فبراير 2007)، (3) اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111) (تم التصديق عليها في 18 أغسطس 1976)، (4) اتفاقية الحد الأدنى للسن، 1973 (رقم 138) (تم التصديق عليها في 3 يناير 2006، والتي تحدد الحد الأدنى لسن الاستخدام بـ 16 عامًا)، (5) اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182) (تم التصديق عليها في 30 مايو 2000) و(6) اتفاقية تفتيش العمل، 1947 (رقم 81) (تم التصديق عليها في 18 أغسطس/آب 1976). ومع ذلك، تشير SWI swissinfo.ch إلى أنه: "خلال السنوات الخمس الماضية، لم تصادق قطر على اتفاقية واحدة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وبالمقارنة، صادقت المملكة العربية السعودية المجاورة على ثلاث اتفاقيات".[71]

ومن الجدير بالذكر أن قطر لم تصادق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية الأخرى، بما في ذلك (1) اتفاقية حرية تكوين الجمعيات وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)، (2) اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98)، (3) اتفاقية المساواة في الأجر، 1951 (رقم 100)، (4) اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، 1981 (رقم 155)، و(5) اتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، 2006 (رقم 187). بالإضافة إلى ذلك، لم تصادق قطر على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحوكمة، مثل اتفاقية سياسة التوظيف لعام 1964 (رقم 122)، واتفاقية تفتيش العمل (الزراعة) لعام 1969 (رقم 129)، واتفاقية

---

[65]منظمة العمل الدولية (بدون تاريخ): لوحة معلومات التعاون الإنمائي https://webapps.ilo.org/DevelopmentCooperationDashboard/#btiyhsx تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[66] مكتب الاتصال الحكومي (2024): إصلاح العمل.https://www.gco.gov.qa/en/focus/labour-reformتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[67](2023) SWI swissinfo.ch. المصدر نفسه.

[68]تم إدخال الحد الأدنى للأجور غير التمييزي بموجب القانون رقم 17 في عام 2020.

[69](2024) UPR-Info.org: مواد المجتمع المدني - بيان ما قبل الجلسة.https://upr-info.org/en/review/qatarتم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2024.

[70]منظمة العمل الدولية (2024): بوابة الدولة قطر. https://www.ilo.org/regions-and-countries/ilo-arab-states/countries-covered/qatarتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[71] (2023) SWI swissinfo.ch. المصدر نفسه.

المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية) لعام 1976 (رقم 144)، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمال المنزليين، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن العنف والتحرش.[72]

وعلى هذا، ورغم أن قطر صادقت على بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية الرئيسية، إلا أن هناك مجالات مهمة لا تزال بحاجة إلى المزيد من الالتزامات التي من شأنها أن تعزز معايير العمل والحماية داخل البلاد. ولا تزال قطر تواجه تحديات كبيرة في إنفاذ قوانين العمل وحقوق الإنسان بشكل متسق، وخاصة فيما يتصل بمعاملة العمال المهاجرين. وعلى الرغم من الإصلاحات القانونية الأخيرة المذكورة أعلاه، لا يزال إنفاذ هذه القوانين غير متسق، مما يؤدي إلى استمرار الاستغلال والإساءة.[73]وكثيراً ما يصب النظام القانوني في صالح المواطنين القطريين في المنازعات، مما يخلق حواجز أمام العمال الأجانب الساعين إلى العدالة. وكثيراً ما يواجه العمال المهاجرون صعوبات في الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية، وتشير التقارير إلى أن أصحاب العمل ما زالوا قادرين على استغلال الثغرات القانونية للحفاظ على السيطرة على موظفيهم.[74]

وفي قطر، تخضع الأنشطة النقابية لقيود شديدة. ويسمح قانون العمل رقم 14 لسنة 2004 بإنشاء نقابة واحدة فقط: الاتحاد العام لعمال قطر. ويحظر هذا القانون صراحة على غير المواطنين وموظفي الحكومة والعاملين في المنازل تشكيل النقابات أو الانضمام إليها. ونتيجة لهذا، فإن الغالبية العظمى من القوى العاملة، بما في ذلك العمال المغتربين، مستبعدة من عضوية النقابات والحقوق المرتبطة بها في التفاوض الجماعي والإضراب. وكان هذا الاستبعاد نقطة خلاف بين منظمات حقوق العمال الدولية.[75]وذكرت منظمة حقوق المهاجرين أن قطر قامت بتأسيس لجنة مشتركة غير إلزامية للعمال على مستوى الشركة بدلاً من النقابات العمالية.[76]

كما واجهت قطر انتقادات لعدم معالجتها بشكل فعال للفجوات الموجودة في مجال توظيف العمال المهاجرين من بلدانهم الأصلية، والتي تعد جميعها من البلدان الأقل نمواً. وقد أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية عن عيوب قائمة في عملية توظيف العمال المهاجرين بما في ذلك الرسوم الباهظة التي تفرضها وكالات التوظيف، وممارسات الفحص الطبي غير المعقولة، من بين أمور أخرى تجعل العمال من البلدان الأقل نمواً عرضة للاتجار.[77]

وبحسب التحالف من أجل العدالة العمالية للمهاجرين في الخليج، تعرض العمال المهاجرون في قطر لمجموعات مختلفة من جميع مؤشرات منظمة العمل الدولية الـ11 للعمل القسري خلال الفترة المشمولة بالتقرير قبل الاستعراض الدوري الشامل لعام 2024.[78]ولكن بالنسبة للعديد من العمال، فإن الإصلاحات القانونية الأحدث غير معروفة. فما زال أصحاب العمل المستغلون يواصلون العمل كالمعتاد. وفي ظل استمرار هذه الممارسات الرجعية في سوق العمل القطرية، فإن الدولة تواجه مهمة شاقة لإثبات التزامها بتعهد كوبنهاجن الثاني.

وتؤكد القضايا النظامية الموصوفة في هذا الفصل على الحاجة إلى آليات إنفاذ أكثر قوة وإصلاحات قانونية لضمان المعاملة العادلة والحماية لجميع العمال في قطر. ومع ذلك، ترتبط قضايا العمل ارتباطًا وثيقًا بتحديات التنمية الاجتماعية الأوسع في قطر. لم يؤثر اعتماد البلاد على الهيدروكربونات على توزيع الثروة فحسب، بل أثر أيضًا على ديناميكيات العمل، حيث يتألف جزء كبير من القوة العاملة من العمال المهاجرين الذين يواجهون التحديات النظامية المذكورة أعلاه. وفي معالجة هذه القضايا، يجب على قطر أن تفكر في تنفيذ سياسات تعزز العدالة الاجتماعية والتنويع الاقتصادي. وهذا يشمل بالطبع فرض حقوق العمل بشكل أكثر صرامة ولكنه يمتد أيضًا إلى تسريع الانتقال نحو نموذج اقتصادي أكثر شمولاً يقلل من الاعتماد على الهيدروكربونات.

---

[72]منظمة العمل الدولية (بدون تاريخ): التصديقات على اتفاقية رقم 190 - اتفاقية العنف والتحرش، 2019 (رقم 190). نورمليكس.https://normlex.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:11300:0::NO:11300:P11300_INSTRUMENT_ID:3999810تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[73] مشروع الاحتجاز العالمي (2024): قطر: مخاوف مستمرة بشأن معاملة العمال المهاجرين على الرغم من الإصلاحات.https://www.globaldetentionproject.org/qatar-persistent-concerns-regarding-the-therapy-of-مهاجرو-workers-despite-reformsتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[74]حقوق المهاجرين (2023): تقارير أداء قطر بشأن إصلاحات قانون العمل تثير المخاوف بشأن التراجع عن الالتزامات.https://www.Migrations-rights.org/2023/12/qatars-performance-reports-on-labour-law-reforms-raises-concern-of-regressing-on-commitmentsتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[75]منظمة فريدوم هاوس (2024): قطر https://freedomhouse.org/country/qatar/freedom-world/2024تم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2024.

[76](2024) UPR-Info.org. المرجع نفسه.

[77]حكومة الولايات المتحدة (2024): تقرير الاتجار بالبشر: قطر، وزارة الخارجية الأمريكية،https://www.state.gov/reports/2024-trafficking-in-persons-report/qatar/تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[78] التحالف من أجل العدالة العمالية للمهاجرين في الخليج (2024): انتهاكات حقوق العمال المهاجرين في قطر إحاطة حول الدورة التحضيرية للاستعراض الدوري الشامل رقم 47. https://www.antislavery.org/wp-content/uploads/2024/08/Qatar-UPR-Advocacy-Brief_Coalition-on-Labor-Justice-for-Migrants-in-the-Gulf.pdfتم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

3.4 التزام كوبنهاجن رقم 4: تعزيز التكامل الاجتماعي على أساس تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان

وتضمن المادة 35 من دستور قطر الحق في المساواة بين جميع الناس وتحظر التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين. وعلى نحو مماثل، من بين أحكام الدستور الأخرى التي تحمي الحقوق المادة 36 التي تعد بالحرية من التعذيب، والمادة 37 التي تحمي الخصوصية، والمادة 47 التي تضمن حرية التعبير، والمادة 48 التي تحمي حرية الصحافة.

ومع ذلك، من الصعب مناقشة التكامل الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان وعدم التمييز والتسامح واحترام التنوع والمساواة وتكافؤ الفرص دون معالجة التناقضات في دستور قطر. ينشئ الدستور نظامًا من مستويين فيما يتعلق بالحقوق الأساسية، ويميز بين المواطنين القطريين وغير المواطنين. يُمنح المواطنون القطريون المزيد من الحقوق مقارنة بغير المواطنين. وكما ذكرنا سابقًا، فإن بعض الأحكام، مثل المادة 49، التي تلزم الدولة بتوفير التعليم لجميع المواطنين، والمادة 19، التي تضمن تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، والمادتين 44 و45، اللتين تحميان حقوق المواطنين في حرية التجمع وتكوين الجمعيات، هي أحكام حصرية للمواطنين. كما تمنح المادة 34 المساواة في الحقوق والواجبات العامة للمواطنين فقط. أما حقوق التجمع وتكوين الجمعيات والتعليم فهي في نفس النطاق مكفولة للمواطنين فقط.[79]إن هذه الأحكام تحتوي على لغة تمييزية وهي بحاجة إلى الإصلاح.

وقد تم تطبيق هذه الأحكام في الممارسات العامة والإجراءات الحكومية حيث، على سبيل المثال، لا يستطيع غير المواطنين تشكيل نقابات عمالية أو الاحتجاج على ظروف العمل السيئة في البلاد. وعلى نحو مماثل، فإن الأجور غير المتناسبة للعمال المهاجرين والنساء وغير البيض وغير القطريين،[80]وهو رمز لدولة لا تزال بعيدة عن تحقيق التزام كوبنهاجن الرابع.

وتتعارض هذه الممارسات والأحكام مع مبادئ المساواة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي انضمت إليها قطر. وانضمت قطر إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 21 مايو 2018 بموجب المرسوم رقم 40 لسنة 2018، ودخل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيز النفاذ في قطر في 21 أغسطس 2018.[81]وفيما يتعلق بالبروتوكولات الاختيارية الملحقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لم تصادق قطر على البروتوكول الاختياري الأول، الذي ينشئ آلية للشكاوى الفردية تسمح للأفراد بتقديم شكاوى إلى لجنة حقوق الإنسان. كما لم تصادق قطر على البروتوكول الاختياري الثاني، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.[82]ورغم أن هذا يمثل قيداً كبيراً على حماية حقوق الإنسان في قطر، فمن العدل أن نشير إلى أن التصديق على البروتوكولين الإضافيين بعيد كل البعد عن أن يكون المعيار العالمي. فاعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني 2024، كان عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الأول 116 دولة، في حين بلغ عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الثاني 91 دولة فقط.

منذ فترة أطول بكثير من التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، انضمت قطر إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي تعرف التمييز العنصري في المادة الأولى على النحو التالي:

"أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي يكون من أغراضه أو آثاره إبطال أو إضعاف الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".

صادقت الدولة على الاتفاقية بتاريخ 22 يوليو 1976، ودخلت حيز النفاذ بالنسبة لقطر بتاريخ 21 أغسطس 1976.[83]ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قطر لم تعتمد بشكل كامل تعريف التمييز العنصري المذكور أعلاه والذي ينفذ بشكل كامل المادة الأولى من

---

[79]المواد 44، 45، 49 من دستور قطر.

[80]المرجع نفسه.

[81]المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (2020): العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. https://nhriuae.com/en/law-details/international-covenant-on-civil-and-policy-rights-17تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[82]المفوضية السامية لحقوق الإنسان (2024): قاعدة بيانات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة.https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=140تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[83]انضمت قطر إلى هذه الاتفاقية في 22 يوليو 1976، قاعدة بيانات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.وبعد التصديق على الاتفاقية، أبدت قطر تحفظات على بعض أحكامها، وخاصة تلك التي اعتبرتها غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولا تزال هذه التحفظات تؤثر على التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية داخل قطر.[84]

وعلاوة على ذلك، ورغم أن قطر صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في 29 أبريل/نيسان 2009، فإن البلاد لم تصادق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي ينشئ آليات للأفراد أو الجماعات لتقديم الشكاوى بشأن انتهاكات الحقوق المحمية بموجب الاتفاقية، ويسمح للجنة سيداو ببدء تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية.[85]

فيما يتعلق بحرية العبادة، لا يُسمح لغير المسلمين بالعبادة في الأماكن العامة على الرغم من العدد المتزايد من المسيحيين، وفقًا لتقرير فريدوم هاوس لعام 2022. يتم تهميش العديد من المصلين غير المسلمين في مجمع مسيمير الدينيفي الدوحة، والتي تعمل كمنطقة عبادة مخصصة للمجتمعات غير المسلمة في البلاد، وخاصة المغتربين. تشير التقارير إلى أن هذه المنشأة تشهد ازدحامًا كبيرًا. على سبيل المثال، تقيم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية داخل المجمع 33 قداسًا كل يوم سبت، ويستضيف المركز الأنجليكاني 150 خدمة عبادة كل عطلة نهاية أسبوع لـ 85 كنيسة إنجيلية وخمسينية ومتعددة الطوائف. يؤكد هذا الحجم الكبير من الخدمات على القدرة المحدودة نسبيًا مقارنة بالطلب على مساحة العبادة.[86]وعلى الرغم من تشييد أماكن العبادة للمجتمع المسيحي المتنامي في قطر في الآونة الأخيرة، فقد وردت تقارير مثيرة للقلق عن تعرض أفراد للتمييز على أساس دينهم وإيمانهم ومعتقداتهم. وتثير هذه القضية تساؤلات حول التزام الدولة بالحرية الدينية والمساواة، وتسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من التدقيق والعمل لضمان تمكين جميع المقيمين من ممارسة عقيدتهم دون خوف من التحيز أو الانتقام.[87]

ومن بين المجموعات الأخرى التي ورد أنها تواجه التمييز في قطر بسبب معتقداتها، الطائفة البهائية. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2023، أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء رفض قطر الاعتراف بالطائفة البهائية وتسجيلها، وكثيرون منهم مواطنون.[88]ويزيد هذا الرفض من خطر الترحيل والإدراج في القائمة السوداء، وهو ما يؤدي، وفقًا للجنة، غالبًا إلى انفصال الأسرة وفقدان العمل. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أن البهائيين لا يُحرمون من التسجيل فحسب، بل يُحرمون أيضًا من شهادات حسن السلوك، وهي وثائق أساسية لتغيير الوظائف والتوظيف. وباختصار، فإن هذه القيود المفروضة على الحرية الدينية تؤكد على التحديات التي تواجهها الأقليات الدينية في البلاد، مما يثير المخاوف بشأن شمول وتكامل المؤمنين المتنوعين داخل المجتمع القطري.

بالنسبة لدولة يشكل الوافدون غالبية سكانها، ولكنها لا تزال تطبق قوانين وممارسات تستبعد أو تعاقب الأشخاص على أساس جنسيتهم أو دينهم أو جنسهم أو مستوى تعليمهم (وغالبية الأشخاص المستبعدين من غير القطريين)، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لمواءمة الدولة مع التزامات إعلان كوبنهاجن لعام 1995. ومن الضروري أن تعترف قطر بالتنوع الثقافي والإثني والديني وتحترمه، وتعزز وتحمي حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، وتتخذ التدابير اللازمة لتسهيل مشاركتهم الكاملة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية لمجتمعاتهم وفي التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لبلدانهم.

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في قطر تحديات كبيرة، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التعبير، والاحتجاز التعسفي، والعقبات القانونية التي تعوق جهودهم في المناصرة. وقد أشار مركز الخليج لحقوق الإنسان مؤخرًا إلى حقيقة مفادها أن "القانون رقم (5) لسنة 2003 يمنح جهاز أمن الدولة، الذي يتبع الأمير مباشرة، سلطات احتجاز أي مواطن دون إشراف قضائي"، ويواصل التأكيد على أن "هذا القانون استُخدم لإسكات ومعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان على عملهم السلمي".[89]وتُعَد قضية مالكولم بيدالي، وهو ناشط كيني في مجال حقوق العمال، مثالاً واضحاً على هذه التحديات. ففي مايو/أيار 2021، اعتقلت السلطات القطرية

(2024) https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=140تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[84]محكمة العدل الدولية (2019): بيان مكتوب لقطر. https://www.icj-cij.org/node/105940. تاريخ الوصول 26 نوفمبر 2024.

[85]المفوضية السامية لحقوق الإنسان (1999): البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/اختياري-protocol-convention-eliminating-all-formsتم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[86]الكنيسة في السلاسل (2022): قطر: كيف هي الحياة بالنسبة للمسيحيين؟ https://www.churchinchains.ie/news-by-country/middle-east/qatar-what-is-life-like-for-christians/تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[87]المرجع نفسه.

[88]وزارة الدفاع الأمريكية (2023): تقرير حول الحريات الدينية الدولية: قطر. https://www.state.gov/reports/2023-report-on-international-religious-freedom/qatar/.

[89](2024) UPR-Info.org: مواد المجتمع المدني - بيان ما قبل الجلسة. https://upr-info.org/en/review/qatarتم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2024.

بيدالي بسبب كتاباته على الإنترنت التي سلطت الضوء على محنة العمال المهاجرين في البلاد. واحتُجز في الحبس الانفرادي لمدة شهر تقريباً دون توجيه اتهامات رسمية إليه قبل إطلاق سراحه وتغريمه. وقد أثار اعتقاله إدانة دولية وسلط الضوء على الوضع الهش الذي يعيشه أولئك الذين يدافعون عن حقوق العمال في قطر.[90][91]

ومن الأمثلة الأخرى ذات الصلة قضية منصور بن راشد المطروشي، وهو ناشط ومدون قطري. ففي عام 2013، اعتُقل المطروشي واحتجز بسبب تسليمه رسالة إلى السفارة الفرنسية في الدوحة، انتقد فيها التدخل العسكري الفرنسي في مالي. وقد احتُجز في الحبس الانفرادي دون توجيه اتهامات رسمية إليه، الأمر الذي يسلط الضوء على المخاطر التي يواجهها الناشطون الذين يعبرون عن آراء مخالفة. ورغم إطلاق سراحه بعد عدة أسابيع، فإن قضيته توضح النمط الأوسع من القمع الذي يواجهه المدافعون عن حقوق الإنسان في قطر.[92][93]

3.5 التزام كوبنهاجن رقم 5: تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل

دستور قطر[94]ويكرس الدستور القطري مبادئ المساواة وعدم التمييز، والتي تمتد إلى جميع المواطنين، بما في ذلك النساء. وتنص المادة 34 على أن "مواطني قطر متساوون في الحقوق والواجبات العامة"، بينما تنص المادة 35 على أن "جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين".[95]وتؤكد هذه الأحكام التزام الدولة الرسمي بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة ضمن إطارها القانوني.

وعلى الرغم من كون قطر طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)[96]إن الفجوة بين الجنسين في قطر لا تنعكس فقط في حقيقة أن النساء يشكلن أقلية عددية في البلاد، بل إنها واضحة أيضًا في قوانين قطر وقطاع العمل والسياسة. تشكل النساء نسبة أصغر بكثير من إجمالي سكان قطر بسبب التركيبة السكانية الخاصة للبلاد حيث يتألف سكان قطر في الغالب من العمال الوافدين الذكور، الذين يتم توظيفهم في المقام الأول للصناعات كثيفة العمالة مثل البناء. وهذا يشوه نسبة الجنس بشكل كبير. ووفقًا للتقديرات الأخيرة (2024)، يمثل الرجال ما يقرب من 75٪ من السكان، بينما تمثل النساء حوالي 25٪. ويرجع هذا الخلل إلى التدفق الكبير للمغتربين الذكور في القوى العاملة.[97]

تواجه النساء في قطر، رغم عدم تعرضهن للتمييز الرسمي، تحديات بسبب البنية المجتمعية الأبوية في البلاد. ومع ذلك، وفقًا لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين لعام 2021 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحتل قطر المرتبة 54 من بين 191 دولة على مستوى العالم، مما يجعلها ثالث أعلى مرتبة بين الدول العربية، بعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين. وعلى الرغم من هذا الترتيب الملحوظ، لا تزال قطر متأخرة عن الدول داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعزى الترتيب المرتفع نسبيًا للبلاد إلى حد كبير إلى مستواها المعيشي المرتفع والأداء القوي في مؤشرات تعليم الإناث.[98]

---

[90]منظمة العفو الدولية (2021): قطر: Kenianischer Arbeitsrechtsaktivist Malcolm Bidali darf nach Zahlung einer Geldstrafe ausreisen.https://www.amnesty.de/informieren/aktuell/katar-arbeitsrechtsaktivist-malcolm-bidali-darf-ausreisenتم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2024.

[91]هيومن رايتس ووتش (2021): قطر: ناشط كيني في مجال حقوق العمال في الحبس الانفرادي.https://www.hrw.org/news/2021/05/28/qatar-kenyan-labor-rights-activist-solitary-confinementتم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2024.

[92]منظمة العفو الدولية (2013): Be such von Familien gestattet.https://www.amnesty.de/urgent-action/ua-071-2013-1/be such-von-familien-gestattetتم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2024.

[93]الدوحة نيوز (2013): اعتقال ناشطين قطريين لمدة أسبوع بسبب رسالة "تهديد" إلى السفارة الفرنسية.https://dohanews.co/qatari-activists-held-for-a-week-over-angering/تم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2024.

[94]ساري المفعول منذ عام 2004 تحت عنوان "الدستور الدائم لدولة قطر".

[95]هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2024): قاعدة البيانات الدستورية العالمية للمساواة بين الجنسين - قطر.https://constitutions.unwomen.org/en/countries/asia/qatarتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[96]وكما سبق أن أشرنا في الفصل السابق، انضمت قطر إلى هذه الاتفاقية بتاريخ 29 أبريل/نيسان 2009. المصدر نفسه.

[97]مجلس التخطيط الوطني لدولة قطر (2024): إحصائيات يوليو 2024.https://www.psa.gov.qa/en/Pages/default.aspxتم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[98]مؤسسة برتلسمان (2024): مؤشر التحول BTI - التقرير القطري لدولة قطر 2024. https://bti-project.org/en/reports/country-report/QAT. تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

كانت قطر أول دولة خليجية تمنح المرأة حق التصويت، عندما سُمح للرجال والنساء على حد سواء بالتصويت والترشح للمجلس البلدي المركزي في عام 1999 خلال أول انتخابات بلدية في قطر.[99]كما أحرزت الدولة تقدماً ملحوظاً في مجال تعليم الإناث، حيث حققت مؤشرات مبهرة تعكس تركيزها على المساواة بين الجنسين في هذا القطاع. فمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات في الفئة العمرية 15-24 عاماً مرتفع بشكل استثنائي، حيث بلغ 99.7% اعتباراً من عام 2021.[100]بالإضافة إلى ذلك، تتفوق النساء على الرجال في الالتحاق بالتعليم العالي، حيث بلغت نسبة الالتحاق الإجمالية 68.5% للنساء مقارنة بـ 41.5% للرجال في عام 2020[101]كما تتفوق الطالبات في معدلات التخرج، حيث يكملن التعليم العالي بمعدلات أعلى من نظرائهن من الذكور[102]وعلاوة على ذلك، تتزايد أعداد النساء القطريات اللواتي يلتحقن بمجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مما يساهم في زيادة التنوع بين الجنسين في التخصصات التي يهيمن عليها الرجال تقليديًا. وتتماشى هذه الإنجازات مع أهداف التنمية الوطنية في قطر والتزامها بالمعايير الدولية للمساواة بين الجنسين.

وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير في تعليم الإناث ومشاركتهن في قوة العمل، تواجه قطر تحديات كبيرة في تحقيق المساواة الشاملة بين الجنسين. فالقيود القانونية في ظل نظام الوصاية الذكورية في البلاد تحد من استقلالية المرأة في العديد من جوانب الحياة. على سبيل المثال، تحتاج المرأة القطرية إلى إذن ولي أمرها الذكر للزواج، والدراسة في الخارج بمنح دراسية حكومية، والعمل في وظائف حكومية معينة، والسفر إلى الخارج في ظل ظروف محددة، والحصول على بعض أشكال الرعاية الصحية الإنجابية. وحتى في حالات الطلاق، تواجه المرأة قيوداً على التصرف كوصية أساسية على أطفالها، وهو ما يعكس التأثير الشامل لهذه القوانين على استقلال المرأة.[103]في قطر، هناك قوانين وممارسات راسخة في النظام تمنع النساء دون سن 25 عامًا من اتخاذ قرارات خاصة بهن دون الحصول على إذن من أولياء أمورهن الذكور. يجب عليهن الحصول على إذن قبل اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بتعليمهن، وصحتهن الإنجابية، والسفر، والزواج، والعمل وغيرها. وتذهب الممارسات التمييزية إلى حد حرمان النساء من حقهن في الخصوصية على سبيل المثال، لا يُسمح للمرأة بالحجز في فندق دون ولي أمر ذكر، ولا يُسمح للمرأة دون سن 30 عامًا بالذهاب إلى أي مكان بحرية[104]وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للزوج، في حالة المرأة المتزوجة، أو ولي الأمر الذكر، الإبلاغ عن المرأة للشرطة إذا لم يحصل على إذن منهم.

لا يزال التمثيل السياسي للمرأة في قطر ضئيلاً. ففي عام 2021، لم تشغل النساء سوى 4.4% من المقاعد البرلمانية، مما يسلط الضوء على ضعف تمثيلهن في أدوار صنع القرار والهيئات التشريعية.[105]وعلى الرغم من الحضور المتزايد للمرأة في قطاعي التعليم والمهن، فإن هذا الافتقار إلى الإدماج السياسي يؤكد على وجود فجوة مستمرة في قدرتها على التأثير في السياسة والحوكمة على المستوى الوطني.

وتشكل المشاركة الاقتصادية مجالاً آخر من مجالات التفاوت. فعلى الرغم من أن معدل مشاركة المرأة القطرية في القوى العاملة يبلغ نحو 58.5%، إلا أنها غالباً ما تواجه فجوات كبيرة في الأجور مقارنة بنظرائها من الذكور. وفي عام 2021، وجدت دراسة فجوة في الأجور بين الرجال والنساء بنسبة 18%.[106]وتظل قطر متأخرة عن العديد من الدول المتقدمة في تسهيل ممارسة المرأة للأعمال التجارية. وفي تقرير مجموعة البنك الدولي "المرأة والأعمال والقانون 2024"، الذي يقدم مؤشرات لتقييم البلدان على أساس الأطر القانونية التي تؤثر على المرأة طوال حياتها العملية، سجلت قطر 35.6 من 100.0، وهو ما يقل كثيراً عن العديد من الدول في منطقة

---

[99]الأمين العام للأمم المتحدة (2019): كلمة نائبة الأمين العام في مناقشة العشاء مع النساء الرائدات في قطر بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين [كما تم إعدادها للتقديم] -https://www.un.org/sg/en/content/deputy-secretary-general/statement/2019-07-12-علامات-العشاء-مناقشة-رائد-سيدات-قطر-نساء%E2%80%99s-deputy-secretary-general%E2%80%99s-remarks-التمكين-والمساواة-بين-الجنسين-مجهزة-للتسليم تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[100]مجموعة البنك الدولي (2024): معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الإناث في الفئة العمرية 15-24 عامًا) - قطر.https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.1524.LT.FE.ZS?locations=QA تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[101]مجموعة البنك الدولي (2024): الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي) - قطر.https://data.worldbank.org/indicator/SE.TER.ENRR?locations=QA تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[102]منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2023): تقارير الدولة الخاصة بقطر.https://gpseducation.oecd.org/CountryReports?primaryCountry=QAT تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[103]هيومن رايتس ووتش (2021): "كل ما علي فعله مرتبط برجل".https://www.hrw.org/report/2021/03/29/everything-i-have-do-tied-man/women-and-qatars-male-guardianship-rules تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[104]المصدر نفسه، هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي (2024).

[105]الأمم المتحدة (2019): نائبة الأمين العام تشيد بتكافؤ الفرص بين الجنسين في قطر وتقول: "بأصوات النساء وقياداتهن فقط سنصل إلى العالم الذي نريده ونحتاجه".https://press.un.org/en/2019/dsgsm1377.doc.htm تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[106]زالسلايعي (2021): فجوة الأجور بين الجنسين في قطر: التحديات والآفاق المستقبلية.https://www.proquest.com/openview/d3a88f3ef4db0a00e1ff9da9ddd853a3/1?pq-origsite=gscholar&cbl=2026366&diss=y تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

الشرق الأوسط.[107]إن هذا المؤشر يمثل الصعوبات التي تواجهها المرأة في قطر عندما يتعلق الأمر بالاندماج في الاقتصاد. إن الممارسات مثل عدم السماح للنساء بالحصول على فرص متساوية للحصول على نفس الوظائف التي يحصل عليها الرجال تدفع البلاد بعيدًا عن تحقيق المثل العليا لالتزام كوبنهاجن بالمساواة والإنصاف بين النساء والرجال. وعلاوة على ذلك، فإن استغلال العاملات المهاجرات بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعنف الجسدي كما ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش والمقرر الخاص ومصادر أخرى مقنعة، يصور المزيد من القصور مقارنة بتوقعات التزام كوبنهاجن الخامس.

وتفرض المعايير الثقافية والاجتماعية في قطر قيوداً إضافية على حريات المرأة وأدوارها في المجتمع. فالتوقعات التقليدية، مثل الالتزام بقواعد معينة للزي مثل العباءة والشيلة، تشكل تصورات عامة عن المرأة. وعلاوة على ذلك، فإن الفصل بين الجنسين في العديد من جوانب الحياة، بما في ذلك التعليم والمناسبات الاجتماعية، يحد من اندماج المرأة في شبكات مهنية واجتماعية أوسع. وتحافظ معظم المؤسسات التعليمية في قطر، بما في ذلك المدارس وبعض الجامعات، على الفصول الدراسية والمرافق المنفصلة بين الجنسين، مما يضمن بيئات منفصلة للطلاب من الذكور والإناث. وكثيراً ما تخصص العديد من الأماكن الاجتماعية، مثل الحدائق والصالات الرياضية والنوادي الرياضية، أوقاتاً أو مناطق مخصصة حصرياً للرجال أو النساء لضمان الفصل بين الجنسين في الأنشطة الترفيهية. وفي بعض القطاعات الأكثر تحفظاً، قد تفرض المكاتب الفصل بين الجنسين في مكان العمل، مع ترتيبات جلوس أو أماكن عمل منفصلة للرجال والنساء، وخاصة في الأماكن العامة والحكومية.

كما تظل فرص الوصول إلى العدالة والحماية القانونية للنساء موضع قلق. وكثيراً ما تواجه النساء في قطر حواجز عند السعي إلى اللجوء إلى القضاء في حالات العنف المنزلي، أو التحرش الجنسي، أو التمييز في مكان العمل. وكثيراً ما تحتاج النساء إلى إذن أو مرافقة من ولي أمر ذكر لتقديم الشكاوى أو متابعة الإجراءات القانونية في حالات العنف المنزلي، الأمر الذي يحد من استقلاليتهن في السعي إلى تحقيق العدالة. وقد يؤدي الإبلاغ عن قضايا مثل التحرش الجنسي أو العنف المنزلي إلى تعريض النساء للنبذ الاجتماعي أو اتهامات بإهانة الأسرة، مما يثني العديد منهن عن التقدم لتجنب الوصمة الاجتماعية والانتقام. وعلاوة على ذلك، يفرض الإطار القانوني في قطر عبئاً ثقيلاً على النساء فيما يتصل بإثبات حالات التحرش الجنسي أو التمييز في مكان العمل، وهو ما يتطلب في كثير من الأحيان أدلة أو شهوداً داعمين، وهو ما قد يكون من الصعب الحصول عليه. ولم تسن قطر أيضاً قانوناً بشأن العنف المنزلي لحماية النساء من إساءة معاملة الزوج. ويؤدي غياب التشريعات الشاملة لمعالجة هذه القضايا إلى جعل النساء عُرضة للخطر ودون حماية قانونية كافية، على الرغم من التزامات قطر الأوسع نطاقاً بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.[108]

وفيما يتعلق بمنح الجنسية، يحظر على المرأة القطرية منح الجنسية لزوجها وأولادها الأجانب. ولا يتمتع أبناء المرأة القطرية المتزوجة من أجنبي بنفس الحقوق التي يتمتع بها أبناء الرجل القطري المتزوج من أجنبية. ولا يجوز لأبناء وأزواج المرأة القطرية الحصول على الإقامة الدائمة أو التقدم بطلب الحصول على الجنسية عن طريق التجنس إلا بموجب مرسوم صادر عن الأمير نفسه. وهذه المراسيم نادرة للغاية.

إن معالجة هذه القضايا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لقطر لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين. ومن خلال تنفيذ الإصلاحات النظامية التي تضمن الإدماج القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، يمكن لقطر مواءمة ممارساتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز مجتمع أكثر إنصافًا. إن تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين من شأنه أن يثبت التزام قطر بالمبادئ الأساسية لإعلان كوبنهاجن لعام 1995 بشأن التنمية الاجتماعية، والذي يؤكد على تمكين المرأة وإدماجها كمفتاح للتنمية المستدامة. وباعتبارها الدولة المضيفة لقمة العالم للتنمية الاجتماعية لعام 2025، فإن مثل هذا التقدم من شأنه أن يعزز مصداقية قطر على الساحة العالمية، ويبرز تفانيها في مواءمة السياسات المحلية مع المعايير الدولية للعدالة الاجتماعية والمساواة.

3.6 التزام كوبنهاجن رقم 6: تحقيق الوصول الشامل والعادل إلى التعليم والرعاية الصحية الأولية

وبموجب التزام كوبنهاجن السادس، تعهدت البلدان بتعزيز وتحقيق أهداف الوصول الشامل والعادل إلى التعليم الجيد، وأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وحصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية.ويتماشى هذا الالتزام مع أحكام

[107]مجموعة البنك الدولي (2024): المرأة والأعمال والقانون 2024.https://wbl.worldbank.org/en/reportsتم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2024.

[108]المرجع نفسه، الأمين العام للأمم المتحدة (2019).

أخرى في القانون الدولي: على سبيل المثال، الحق في التعليم المجاني منصوص عليه في المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل.

أولا- الصحة

في حين تحسن مستوى الصحة في قطر بشكل كبير في العقود الأخيرة، لا تزال هناك حواجز في الوصول، وخاصة بالنسبة للعمال المهاجرين في البلاد. لا يزال العديد من أصحاب العمل يرفضون منح بطاقة حمد الصحية لموظفيهم للوصول إلى المرافق الصحية. وفي نفس السياق، لا يسمحون لهم بأخذ إجازة مرضية. هناك تقارير عن طوابير طويلة في مرافق صحية محددة مخصصة للأجانب - وخاصة العمال المهاجرين. ينتهي الأمر بالعمال بعدم المخاطرة بفقدان وظائفهم إذا غابوا عن مكان عملهم لفترة طويلة. وقد ورد أن بعض هذه المظالم إلى جانب ظروف العمل المزرية والتعرض للحرارة الشديدة كانت سببًا في وفاة العديد من العمال المهاجرين بين عامي 2009 و 2017.[109]

تظل قطر واحدة من الدول القليلة في العالم التي لا تزال تفرض الإفصاح الإلزامي عن حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية للعمل أو الدراسة أو الإقامة. ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ترفض قطر منح تصاريح الإقامة (للإقامات التي تزيد عن 90 يومًا) على أساس حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وترحل الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.[110]ووفقا للمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، تمارس قطر التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية مما يؤدي إلى تعقيد عملية توظيفهم أو استمرار عملهم أو السعي لتحقيق تكافؤ الفرص.[111]

ثانيا: التعليم

لقد شهدت قطر على مر السنين تغييرات هائلة في قطاع التعليم، بدءًا من زيادة عدد المدارس الحكومية إلى جعل التعليم أكثر سهولة في الوصول إلى إطلاق العديد من المبادرات لتوسيع نطاق التعليم في قطر وفي جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية.[112]كما نجحت قطر في ترسيخ مكانتها كمركز تعليمي إقليمي وعالمي بفضل رؤيتها الطموحة 2030، والتي تهدف إلى خلق اقتصاد قائم على المعرفة.

وعلى الرغم من كل التقدم المحرز، فقد أشار المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم ومنظمات المجتمع المدني إلى تحديات كبيرة. ومن بين هذه التحديات الرئيسية تدني جودة التعليم المقدم في المدارس المجتمعية، وعدم إمكانية الحصول على التعليم لأطفال العمال المهاجرين الذين لا يعملون في الخدمات العامة، والافتقار إلى فرص التدريب المهني الكافية. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك مشكلة الرسوم المرتفعة للمدارس الأفضل. والعديد من العمال المهاجرين الذين يكسبون أجوراً منخفضة غير قادرين على تحمل هذه الرسوم، مما يحد من قدرة أطفالهم على الحصول على تعليم جيد.

وقد وردت تقارير عن أطفال تركوا الدراسة أو عدم تمكنهم من الذهاب إلى المدرسة بسبب كون والديهم مهاجرين غير شرعيين أو فقدان حقوقهم في الإقامة بعد تسريحهم من العمل.[113]وكثيراً ما تشترط المدارس على الطلاب الحصول على تصريح إقامة للتسجيل. فضلاً عن ذلك، كثيراً ما تنقطع الفتيات الحوامل عن الدراسة بسبب الوصمة والتمييز الذي يواجهنه. ويتفاقم هذا الوضع بسبب المعاملة المهينة التي تتعرض لها النساء والمعتقدات الدينية الضارة التي تزيد من تهميش النساء، بما في ذلك الفتيات الحوامل.

---

[109]المرجع نفسه.
[110] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (2024): تحديث عالمي حول الإيدز حتى عام 2024.https://www.unaids.org/en/resources/documents/2024/global-aids-update-2024تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.
[111] المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان (2024): قطر جديدة تحترم حقوق العمال المهاجرين أم واجهة أخرى لإخفاء انتهاكات حقوق الإنسان؟.https://www.ecdhr.org/a-new-qatar-that-respects-the-rights-of-مهاجر--workers-or-yet-another-facade/to-hide-human-rights-violationsتم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.
[112]انظر الفصل 3.7 حول التزام كوبنهاجن رقم 7 لمزيد من التفصيل حول دور قطر في تعزيز التعليم على الصعيد العالمي.
[113]تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم حول زيارتها إلى قطر لعام 2020.

3.7 التزام كوبنهاجن رقم 7: تسريع التنمية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً

على مدى سنوات عديدة، أثبتت قطر التزامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في عدد من البلدان النامية - وخاصة في القارة الأفريقية - من خلال برامج ومشاريع ومبادرات مختلفة. وفي الفترة من 5 إلى 9 مارس 2023، استضافت قطر الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً تحت شعار: "من الإمكانات إلى الرخاء"، وفي سياق ذلك استمدت الدولة المضيفة قصتها الناجحة في التنمية من بلد أقل نمواً إلى بلد غني كما هي اليوم. وكان المؤتمر، برئاسة قطر، محورياً في مناقشة تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031، الذي تم اعتماده في 17 مارس/آذار 2022، خلال الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً (LDC5) الذي عقد في نيويورك بمقر الأمم المتحدة.

تركز خطة عمل برلين على ستة مجالات ذات أولوية رئيسية لتسريع التنمية المستدامة ومعالجة التحديات الهيكلية التي تواجه البلدان الأقل نمواً:[114]

1. الاستثمار في البشر في البلدان الأقل نمواً: تحسين الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين لتعزيز تنمية رأس المال البشري.
2. استغلال قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار: سد الفجوة الرقمية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز القدرات التكنولوجية في البلدان الأقل نمواً لدفع النمو الاقتصادي المستدام.
3. دعم التحول الهيكلي كمحرك للازدهار: تعزيز التنوع الاقتصادي والتصنيع والزراعة المستدامة لبناء اقتصادات مرنة وتقليل الاعتماد على نطاق ضيق من الصادرات.
4. تعزيز التجارة الدولية والتكامل الإقليمي: تحسين اندماج البلدان الأقل نمواً في النظام التجاري العالمي، وضمان الوصول التفضيلي إلى الأسواق، وبناء البنية الأساسية المرتبطة بالتجارة.
5. معالجة تغير المناخ، والتدهور البيئي، وبناء القدرة على الصمود: تعزيز التكيف مع المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والوصول إلى التمويل المناخي للتخفيف من الآثار غير المتناسبة للتحديات البيئية على أقل البلدان نمواً.
6. حشد التضامن الدولي، وتنشيط الشراكات العالمية، وتعزيز التمويل المبتكر: تعزيز المساعدات الإنمائية المحسنة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والآليات المالية المبتكرة لدعم جهود التنمية في البلدان الأقل نمواً.

ولم تقتصر فعالية قطر على استضافة مثل هذه الفعاليات العالمية التي تهدف إلى تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في البلدان الأقل نمواً، بل قامت أيضاً باستثمارات كبيرة في البلدان الأقل نمواً نفسها، وخاصة في أفريقيا. ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، استثمرت قطر 7.2 مليار دولار أمريكي في القارة الأفريقية على مدى العقد الماضي.[115]ويؤكد هذا على اهتمام قطر المتزايد والتزامها بنمو أفريقيا.

علاوة على ذلك، قدمت قطر مساعدات في شكل مساعدات إنسانية، ومساعدات متعلقة بالتعليم، ومساعدات صحية، ودعم تنمية البنية التحتية. ووفقًا لمركز أبحاث السياسات الدولية، وهو مركز أبحاث مقره الدوحة، تبرعت قطر بأكثر من 1.3 مليار دولار أمريكي لـ 40 دولة من أقل البلدان نمواً بين عامي 2012 و2023، وكانت السودان واليمن من بين أكبر المستفيدين.[116]وفي المتوسط، بلغ حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها قطر على مدى السنوات الخمس الماضية 600 مليون دولار أمريكي مع تخصيص المزيد من الموارد للمساعدات الإنمائية الرسمية في عامي 2022 و2023. وفي عام 2022، تجاوز حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها قطر 800 مليون دولار أمريكي، وفي عام 2023 بلغ 704.7 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 0.3% من دخلها القومي الإجمالي، وفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[117]ورغم أن هذا المبلغ يمثل مبلغاً كبيراً، إلا أن قطر لم تحقق حتى الآن هدف 0.7% من المساعدات الإنمائية الرسمية الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي الواقع، وعلى خلفية ثروة قطر، فإن مساهماتها في المساعدات الإنمائية الرسمية متواضعة نسبياً مقارنة بالمانحين الدوليين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة (حوالي 55.3 مليار دولار أميركي في عام 2022)، وألمانيا (35 مليار دولار أميركي)، واليابان (17.5 مليار دولار أميركي). ولذلك، وعلى

---

[114] الأمم المتحدة (2023): مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً (LDC5). https://www.un.org/ldc5/doha-programme-of-action تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[115] المنتدى الاقتصادي العالمي (2024): أفريقيا ودول الخليج: شراكة اقتصادية جديدة. https://www.weforum.org/stories/2024/04/africa-gcc-gulf-economy-partnership-emerging/ تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[116] مركز أبحاث السياسات الدولية (2024): موجز السياسة رقم 4. https://cipresearch.org/assets/document/CIPR_PolicyBrief_No.4_v1.pdf تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[117]منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2024): ملفات التعاون الإنمائي - قطر. https://www.oecd-ilibrary.org/sites/32d62def-en/index.html?itemId=/content/component/5e331623-en&csp=b14d4f60505d057b456dd1730d8fcea3&itemIGO=oecd&itemContentType=chapter تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها قطر، لا يمكن اعتبارها مانحاً رئيسياً مقارنة بالمساهمين الرئيسيين في المساعدات الإنمائية الدولية.

ويتم تنفيذ المساعدات القطرية بشكل رئيسي من خلال صندوق قطر للتنمية[118]، وهي كيان التعاون الإنمائي في البلاد. وتؤكد البلاد على دورها النشط في المبادرات الإنسانية والتنموية العالمية من خلال توسيع نطاق الكثير من المساعدات لتحقيق غايات "تعزيز التنمية البشرية والتخفيف من حدة الفقر من خلال تعزيز الخدمات الصحية والأنظمة التعليمية، ودعم التنمية الاقتصادية، وتعبئة المساعدات الإنسانية، وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة تغير المناخ".[119]

وتخصص قطر جزءًا كبيرًا من الموارد لوكالات الأمم المتحدة الرئيسية التي تقدم المساعدات والمساعدة المالية لمن هم في أمس الحاجة إليها في البلدان النامية. وتشمل هذه الوكالات برنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، واليونيسيف، وغيرها. كما دعمت قطر صندوق الحد من الفقر والنمو التابع لصندوق النقد الدولي وصندوق المرونة والاستدامة الذي يهدف إلى دعم المبادرات في البلدان الأقل نمواً. كما تعاونت قطر في شراكات استراتيجية مع مختلف البلدان والمنظمات لدعم البلدان الأقل نمواً والدول النامية. على سبيل المثال، في عام 2024، أطلقت قطر والمملكة المتحدة مبادرة مشتركة للتمويل المشترك للتعاون الإنمائي الدولي والاستجابة الإنسانية.[120]

علاوة على ذلك، لعبت قطر دوراً محورياً في تقديم المساعدات المالية الرامية إلى معالجة تغير المناخ في البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. على سبيل المثال، خلال الاجتماع الوزاري السنوي لوزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية في عام 2020 وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس العام، تعهد وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري بمساهمة قطر بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي لمعالجة تحديات تغير المناخ.[121]

خلال جائحة كوفيد-19، قدمت قطر دعمًا بقيمة تزيد عن 50 مليون دولار أمريكي لمكافحة الوباء، حيث ذهب 20 مليون دولار أمريكي إلى التحالف العالمي للقاحات والتحصين، و10 ملايين دولار أمريكي لمنظمة الصحة العالمية.[122]كما تعاونت الدولة مع القطاع الخاص لتقديم المساعدات الرامية إلى إنهاء جائحة كوفيد-19. ولا شك أن قطر أظهرت بذلك عزمها على تسريع التنمية الاجتماعية على مستوى العالم من خلال توفير الدعم اللازم (بما في ذلك المساعدات الصحية والغذاء والتعليم) اللازم لبقاء الإنسان وتطوره.

إن أحد المجالات الرئيسية التي واصلت قطر إظهار التزامها بالتنمية الاجتماعية على مستوى العالم كما ورد في التزام كوبنهاجن السابع هو مجال التعليم. ومن خلال كياناتها المملوكة للدولة مثل مؤسسة قطر الخيرية، والتعليم فوق الجميع، ومؤسسة قطر، وضعت قطر المساعدات التعليمية في صميم أجندتها الإنمائية الدولية. تأسست مؤسسة التعليم فوق الجميع في عام 2012 من قبل صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، زوجة الأمير السابق ووالدة الأمير الحالي، ولعبت دورًا فعالاً في توفير الدعم التعليمي لملايين الأطفال من مختلف البلدان حول العالم وخاصة في أقل البلدان نمواً. وحتى الآن، قدمت المبادرة أكثر من 1.4 مليار دولار أمريكي في إطار برنامجها الرائد "علّم طفلاً"، واستفاد منها 11.6 مليون طفل خارج المدرسة في 57 دولة على مدى العقد الماضي.[123]إن أغلب الدول التي استفادت من برنامج EAA هي دول أفريقية. كما عززت EAA التعليم من خلال برامج مختلفة مثل
"الفاخورة" و"حماية التعليم

---

[118]تأسست في عام 2012.
[119]المرجع نفسه.

[120]وكالة الأنباء القطرية (2024): بيان مشترك بشأن إطلاق مبادرة التمويل المشترك للتعاون الإنمائي الدولي والاستجابة الإنسانية بين قطر والمملكة
الإنمائي الدولي والاستجابة الإنسانية بين قطر والمملكة المتحدة. https://www.qna.org.qa/en/News-Area/News/2024-02/18/0059-joint-statement-launching-the-joint-co-funding-initiative-for-international-development-التعاون-والاستجابة-الإنسانية-بين-قطر-والمملكة المتحدة-28%مكتمل-مكرر29%تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.
[121]الأنصاري، ماجد وأراس، بولنت ومغورتاي، نهاد (2022): التعاون الإنمائي لدولة قطر وأقل البلدان نمواً. البدائل: العالمية والمحلية والسياسية. 47. 030437542210828. 030437542210829 10.1177/03043754221082899. يجب أن يبدأ حل أزمة الخليج برفع الحصار عن قطر. (بدون تاريخ) >المكتبة الحرة. (2014). تم الاسترجاع في 20 نوفمبر 2024 من https://www.thefreelibrary.com/Solution+to+Gulf+crisis+has+to+begin+with+lifting+of+Qatar%27s+blockade-a0636189749.

[122]دولة قطر، وزارة الخارجية (2020): مساعدات دولة قطر للدول الصديقة لمواجهة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19". https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Events/GoodPracticesCoronavirus/qatar-submission-covid19.pdf تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[123] التعليم فوق الجميع (2023): تعزيز الابتكار: مؤسسة التعليم فوق الجميع https://www.educationaboveall.org/library/fostering-innovation-education-above-all-foundation تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

في ظل انعدام الأمن والصراع" و"أيادي الخير نحو آسيا" و"تطوير الابتكار". وتهدف جميع البرامج مجتمعة إلى معالجة التحديات التعليمية بين الفئات المهمشة التي ينتمي أغلبها إلى أقل البلدان نمواً.[124]التأكيد على التزام الدولة بالتنمية البشرية من خلال التعليم.

وعلى الرغم من التزام قطر بهذه المجالات من التنمية البشرية، فإن البلاد لقد تعرضت المساعدات الإنمائية المقدمة إلى البلدان النامية والأقل نمواً للعديد من الانتقادات، وخاصة فيما يتصل بملاحقة قطر للمصالح الجيوسياسية وتأكيدها المحدود على تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكثيراً ما يتم توجيه المساعدات الخارجية القطرية بشكل استراتيجي لتعزيز نفوذها السياسي بدلاً من معالجة الاحتياجات الإنسانية فحسب. على سبيل المثال، يُنظر إلى الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها قطر في منطقة القرن الأفريقي على أنها جهود لتوسيع نطاقها الجيوسياسي وموازنة المنافسين الإقليميين.[125]ويثير هذا النهج المخاوف بشأن الإيثار الحقيقي لبرامج المساعدات التي تقدمها المنظمة، لأنه يكشف عن دوافع جيوسياسية وراء تخصيص مساعدات التنمية.

كما اتُهمت قطر بتقديم المساعدات لمنظمات وجماعات مثيرة للجدل لها سجلات مثيرة للجدل في مجال حقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر أن دعمها لحركة حماس في غزة أثار انتقادات، حيث صنفت العديد من البلدان حماس كمنظمة إرهابية. [126]وعلى هذه الخلفية، فمن المشكوك فيه على أقل تقدير إلى أي مدى تسمح قطر لمساعداتها الإنمائية بتعزيز الكيانات التي لا تحترم القيم الديمقراطية أو حقوق الإنسان.

كما تتسم المساعدات التنموية التي تقدمها قطر بتعزيز محدود للحكم الديمقراطي. ورغم أن البلاد تقدم مساعدات مالية كبيرة، إلا أن هناك نقصاً ملحوظاً في التركيز على تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلدان المتلقية. ويشير المحللون إلى أن المساعدات القطرية تركز غالباً على البنية الأساسية والمشاريع الاقتصادية دون بذل جهود مماثلة لدعم الإصلاحات السياسية أو تنمية المجتمع المدني، الأمر الذي قد يؤدي إلى إدامة الأنظمة الاستبدادية.[127]وبالتالي، تواجه قطر انتقادات مستحقة بسبب فشلها في تعزيز تطوير المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان التي تقدم لها المساعدات وتنفذ عملياتها. على سبيل المثال، اتُهمت قطر بدعم حكومة البشير في السودان التي تورطت بشكل مباشر في انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين.[128]

كما أن الطريقة التي تنفذ بها قطر مساعداتها الإنمائية مشكوك فيها، جزئياً على الأقل. فقد سلطت التقارير الضوء على أن بعض مبادرات المساعدات القطرية، وخاصة تلك التي تنطوي على مشاريع كثيفة العمالة، شابتها انتهاكات لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، واجهت مشاريع البنية الأساسية الممولة من المساعدات القطرية في بلدان مختلفة مزاعم بظروف عمل سيئة، مما انعكس سلباً على التزام قطر بحقوق الإنسان في مساعداتها الإنمائية.[129]وَزَادَ وفيما يتصل بممارسات المساعدات، أعرب المراقبون أيضاً عن مخاوفهم بشأن شفافية صرف المساعدات القطرية. ذلك أن الافتقار إلى البيانات المتاحة للعامة والتقارير التفصيلية بشأن تخصيص المساعدات يجعل من الصعب تقييم فعالية ونوايا المساعدات الإنمائية القطرية الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى التشكك في دوافعها.[130]

وتؤكد هذه الانتقادات على التعقيدات والخلافات المحيطة بدور قطر كجهة مانحة للمساعدات الإنمائية، وتسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من الشفافية والتوافق مع معايير حقوق الإنسان والديمقراطية الدولية. وفي حين تبذل قطر منذ سنوات عديدة جهودًا مكثفة لتحقيق التزام كوبنهاجن السابع، فإنها قد تشكل مثالاً أفضل للدول الأخرى في جميع أنحاء العالم، أيضًا في ضوء مؤتمر

---

[124]المرجع نفسه.

[125]مجلة السياسة العالمية (2023): المساعدات الخارجية القطرية والاستراتيجيات السياسية في منطقة القرن الأفريقي: حالة الصومال.https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/1758-5899.13294?campaign=wolearlyview تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[126](2023) SWP: السياسة الخارجية لدولة قطر.https://www.swp-berlin.org/10.18449/2023RP04/ تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[127]المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (2024): دور قطر في السيناريوهات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.https://www.iemed.org/publication/qatars-role-in-the-geopolicies-scenarios-of-the-middle-east-and-north-africa/ تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[128] الغارديان (2019): سقوط البشير يهدد بترك السودان فريسة لقوى إقليمية متنافسة: تتنافس المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر مع إيران وتركيا وقطر لاستغلال الاضطرابات السياسية بعد عزل الرئيس.https://www.theguardian.com/world/2019/apr/27/sudan-revolution-regional-powers-fight-control تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[129]هيومن رايتس ووتش (2024): قطر - أحداث عام 2023.https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/qatar تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2024.

[130]أراس، فازلي أوغلو، الأنصاري (2024): المصلحة، أو الحاجة، أو السمعة؟ محددات المساعدات الخارجية القطرية. تحليل السياسة الخارجية، المجلد 20، العدد 4، أكتوبر 2024.

القمة العالمي للتنمية الاجتماعية القادم في الدوحة في نوفمبر 2025، إذا عالجت البلاد بعض مجالات التحسين المذكورة في هذا الإيجاز بطريقة ملتزمة ومتسقة وقدمت نفسها بطريقة أكثر شفافية واتساقًا وتماسكًا في المستقبل.

3.8 التزام كوبنهاجن رقم 8: ضمان أن تتضمن برامج التكيف الهيكلي أهداف التنمية الاجتماعية

ولكي نفهم التزام كوبنهاجن الثامن على النحو الصحيح من منظور اليوم، فلابد وأن نأخذ في الحسبان سياق الوقت في عام 1995. ففي وقت انعقاد القمة العالمية الأولى للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، كان العالم يتصارع مع توابع أزمة الديون في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين. وكانت العديد من البلدان النامية خاضعة لبرامج التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كشروط لتلقي المساعدات المالية أو تخفيف أعباء الديون. وكانت برامج التكيف الهيكلي هذه تركز في كثير من الأحيان على التقشف المالي والخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية من أجل استقرار الاقتصادات وتشجيع النمو. ولكن برامج التكيف الهيكلي كانت تؤدي في كثير من الأحيان إلى خفض الإنفاق الاجتماعي (حيث قلصت الحكومات استثماراتها في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، وزيادة الفقر والتفاوت (حيث تحملت الفئات السكانية الضعيفة في البلدان النامية العبء الأكبر من الإصلاحات الاقتصادية)، وردود الفعل الشعبية اللاحقة مع الاحتجاجات وعدم الاستقرار السياسي في البلدان المتضررة من التدابير التي اتخذت بموجب برامج التكيف الهيكلي.

ولقد نشأ التزام كوبنهاجن الثامن كاستجابة لهذه القضايا، حيث عكس إجماعاً على أن السياسات الاقتصادية لا ينبغي أن تقوض التنمية الاجتماعية. وكان الهدف من ذلك دمج الأهداف الاجتماعية في برامج التكيف الهيكلي لضمان إعطاء الإصلاحات الاقتصادية الأولوية للحد من الفقر، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات الأساسية. ولكن من منظور اليوم، يمكن النظر إلى هذا الالتزام، الذي كان يشكل جزءاً بالغ الأهمية من قائمة الالتزامات العشرة في إطار إعلان كوبنهاجن لعام 1995 في ذلك الوقت، بطريقة أكثر تمايزاً، مع الأخذ في الاعتبار تطور التنمية العالمية والحوكمة الاقتصادية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

وعلى الجانب الإيجابي، تجدر الإشارة إلى أن التزام كوبنهاجن الثامن أدى بالفعل إلى إنجازات ملحوظة ونتائج إيجابية في تشكيل سياسة برامج التكيف الهيكلي بشكل بناء. وبحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دمج استراتيجيات الحد من الفقر في برامجهما، متأثرين جزئياً بالدعوة العالمية حول التزام كوبنهاجن الثامن. وكانت أوراق استراتيجية الحد من الفقر، التي تم تقديمها في عام 1999، تتطلب من البلدان التي تسعى للحصول على قروض أن تحدد خططاً للحد من الفقر إلى جانب الإصلاحات الهيكلية. وبما أن التزام كوبنهاجن الثامن سلط الضوء على أهمية الرعاية الصحية والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية، فقد مهد الطريق لمواءمة الحوكمة المالية العالمية مع مبادرات مثل الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة في وقت لاحق.

ومن منظور اليوم، كان التزام كوبنهاجن الثامن رائداً في وقته وعزز دمج التنمية الاجتماعية في السياسة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، لم يحقق أهدافه بالكامل واستمرت العديد من برامج التكيف الهيكلي في إعطاء الأولوية للانضباط المالي على حساب رفاهة الإنسان. وبالنظر إلى المستقبل، ومعالجة تحديات أزمة المناخ العالمية، وجهود التعافي من الوباء الجارية في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن التحدي العالمي المتمثل في استدامة الديون، فإن الأمر يتطلب التزاماً متجدداً بموازنة الإصلاحات الاقتصادية مع الاستثمارات القوية في الحماية الاجتماعية والمساواة والاستدامة. وبالتالي، تظل مبادئ التزام كوبنهاجن الثامن ذات صلة ولكنها تتطلب التكيف مع المشهد العالمي المعقد اليوم.

وبسبب ثروتها من عائدات النفط والغاز الكبيرة، لم تكن قطر من المستفيدين من برامج التكيف الهيكلي كما حددها صندوق النقد الدولي، ويرجع هذا أيضاً إلى معدل التضخم المنخفض في البلاد والذي بلغ 2.4% في المتوسط بين عامي 1980 و2000.[131]عجزها المالي المنخفض بالإضافة إلى صادراتها الكبيرة من النفط والغاز.[132]ونتيجة لهذا، كانت مشاركة قطر المباشرة في صياغة برامج التكيف الهيكلي أو في جهود الدعوة التي تستهدفها محدودة. ولم تلعب البلاد دوراً كبيراً في التأثير على دمج أهداف التنمية الاجتماعية في برامج التكيف الهيكلي على مستوى المؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وباعتبارها دولة ذات دخل مرتفع وسكانها

---

[131] البسام (2017): مصادر التضخم في قطر: دراسة تطبيقية (1980-2010). جامعة الملك خالد: الاقتصاد والإدارة، 30(1)، 215-229. https://www.kau.edu.sa/Files/320/Researches/72729_45882.pdf تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

[132] البنك الدولي (بدون تاريخ): نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) سنويًا - قطر. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=QA تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2024.

قليلون نسبياً، فقد ركزت سياسات قطر الاقتصادية ومشاركاتها الدولية في المقام الأول على تنميتها ودبلوماسيتها الإقليمية بدلاً من مبادرات الإصلاح الاقتصادي العالمية.

التزام كوبنهاجن رقم 9: زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية 3.9

منذ عام 1995، شهد الإنفاق الاجتماعي المحلي في قطر نموًا كبيرًا، مما يعكس التزام الدولة بتعزيز رفاهية مواطنيها ومقيميها. ويتجلى هذا الارتفاع في العديد من المجالات الرئيسية. فقد استثمرت قطر بكثافة في التعليم، وأنشأت مؤسسات مثل مؤسسة قطر والمدينة التعليمية، التي تستضيف فروعًا لجامعات دولية شهيرة. وتهدف هذه المبادرات إلى تحويل قطر إلى اقتصاد قائم على المعرفة. كما وسعت الدولة بنيتها التحتية للرعاية الصحية، بما في ذلك تطوير مؤسسة حمد الطبية وسدرة للطب، وتوفير خدمات طبية متقدمة للسكان. ومن خلال هذه المبادرات وغيرها، تفتخر قطر بمستوى صحي متفوق مقارنة بالدول الأخرى في العالم بما في ذلك تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي عام 2024، خصصت قطر 2.91٪ من ناتجها المحلي الإجمالي للرعاية الصحية، بينما حافظت الدولة على متوسط 2.68٪ على مدى العقدين الماضيين.[133]علاوة على ذلك، نفذت قطر برامج مختلفة للحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج الإسكان، ومزايا الضمان الاجتماعي، ودعم الخدمات الأساسية، لدعم الأسر والأفراد ذوي الدخل المنخفض. وأخيرا، تم استثمار مبالغ كبيرة في مشاريع البنية التحتية، مثل مترو الدوحة وتوسيع مطار حمد الدولي، مما أدى إلى تعزيز الخدمات العامة والمساهمة في التنمية الاجتماعية.

باختصار، خصصت قطر باستمرار موارد كبيرة للتنمية الاجتماعية محليًا. ومع ذلك، يُظهر مثال الإنفاق على التعليم في قطر المجال المتبقي للتحسين: في عام 2020، خصصت الحكومة القطرية 3.3٪ من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم،[134]وهذا رقم كبير لكنه لا يزال يكشف عن فجوة في قدرة الدولة على الامتثال للتوصية التي صاغها إعلان باريس بشأن التعليم والتي تبلغ 4-6% من الناتج المحلي الإجمالي.[135]وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن متوسط إنفاق قطر على التعليم يظل أقل نسبيا من متوسط إنفاق نظيراتها من الدول الغنية في منطقة الخليج والاتحاد الأوروبي.[136]إن الدولة، التي تتعاون مع اليونسكو في دعم التعليم في مختلف أنحاء العالم، قادرة على أن تكون نموذجاً أكثر فعالية للدول الأخرى في مختلف أنحاء العالم من خلال تخصيص المزيد من الموارد للتعليم. وفي مجال الصحة، فإن تحسين معايير الرعاية الصحية في قطر هو نتيجة وشهادة على التزام الدولة بالإنفاق الاجتماعي الهادف إلى تحسين نوعية الحياة لسكانها. ومع ذلك، تظل مهمة الحكومة هي ضمان تكافؤ فرص الحصول على الرعاية الصحية لجميع الفئات السكانية في قطر بما في ذلك غير المواطنين من خلفيات فقيرة.

تشارك قطر بشكل نشط في التعاون الإقليمي والعالمي في مجال التنمية الاجتماعية من خلال منصات ومبادرات مختلفة. في فبراير 2024، استضافت قطر المنتدى العربي للتنمية الاجتماعية المتعددة الأبعاد في الدوحة. جمع هذا الحدث رفيع المستوى وزراء ومسؤولين عرب لمناقشة مواضيع مهمة تتعلق بالتنمية الاجتماعية في المنطقة. هدف المنتدى إلى مشاركة تجارب قطر الناجحة في مجالات التنمية والاجتماعية، إلى جانب مبادراتها الرائدة.[137]ومؤخراً، شاركت قطر في النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي عقد بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في نوفمبر 2024. وركز الحدث على تعزيز أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.[138]

وفي السنوات الأخيرة، عززت قطر شراكاتها الدولية في مجال التعاون الإنساني والتنموي على مستوى العالم. ففي نوفمبر 2024، وقعت قطر عدة اتفاقيات، من بينها مذكرة تفاهم مع كندا لتعزيز التعاون الإنمائي. وبحسب وكالة الأنباء القطرية (قنا)، فإن هذه

---

[133]المرجع نفسه.

[134] البنك الدولي (2024): الإنفاق الحكومي على التعليم، الإجمالي (% من الإنفاق الحكومي) - قطر.https://data.worldbank.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GB.ZSتم الوصول إليه في 15 نوفمبر 2024.

[135] اليونسكو (2021): الدول الأعضاء في اليونسكو تتحد لزيادة الاستثمار في التعليم.https://www.unesco.org/en/articles/unesco-member-states-unite-increase-investment-educationتم الوصول إليه في 15 نوفمبر 2024.

[136] الاتحاد الأوروبي (2024): إحصاءات الإنفاق التعليمي.https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Educational_expenditure_statisticsتم الوصول إليه في 15 نوفمبر 2024.

[137]الدوحة تستضيف المنتدى العربي للتنمية الاجتماعية المتعددة الأبعاد في 2024https://thepeninsulaqatar.com/article/05/02/2024/doha-to-host-arab-multi Dimension-social-development-forumتم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[138]جلف تايمز (2024): قطر تشارك في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بالقاهرة.https://www.gulf-times.com/article/695277/qatar/qatar-participates-in-arab-sustainable-development-week-in-cairoتم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

الشراكة تركز على تعزيز سياسات المساعدات الخارجية المشتركة، وتمكين الشباب، وتعزيز الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، والحد من الفقر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[139]

التزام كوبنهاجن رقم 10: تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية من خلال الأمم 3.10 المتحدة

وقد اتفقت الدول الأطراف في إعلان كوبنهاجن لعام 1995 بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل المصاحب له على نهج ثلاثي الأبعاد يتضمن إجراءات وطنية وإقليمية ودولية للوفاء بالالتزامات العشرة. وقد صُمم هذا الإطار الشامل لضمان فعالية الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية وتعاونها وشمولها. وعلى المستوى الدولي، التزمت الحكومات (1) بالاعتراف بالطبيعة المترابطة للتحديات العالمية، (2) بتوفير الموارد المالية والمساعدة الفنية وتخفيف أعباء الديون لدعم التنمية الاجتماعية في البلدان النامية، (3) وتعزيز التجارة العالمية والأنظمة الاقتصادية الأكثر عدالة، و(4) التعاون من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، لمعالجة قضايا التنمية الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية.

لقد أظهرت قطر التزامًا قويًا بالوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه التنمية الاجتماعية، بما يتماشى مع الأطر العالمية مثل إعلان كوبنهاجن لعام 1995 بشأن التنمية الاجتماعية وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن الطرق الرئيسية التي تفي بها قطر بهذا الالتزام من خلال مساهماتها الكبيرة في المساعدات الدولية والتنمية. يعمل صندوق قطر للتنمية، الذي تأسس في عام 2012، كآلية أساسية لتوجيه المساعدات الخارجية القطرية. ومن خلال صندوق قطر للتنمية، تدعم قطر مشاريع في التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي في البلدان النامية، مما يجسد تفانيها في معالجة التحديات العالمية الملحة. على سبيل المثال، قدمت قطر تمويلًا كبيرًا لمبادرات مثل برنامج "علّم طفلاً"، الذي يهدف إلى تسجيل ملايين الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على مستوى العالم.

وعلاوة على ذلك، لعبت قطر دوراً نشطاً في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف. فقد شاركت قطر في عملية التشاور مع صندوق النقد الدولي وآليات البنك الدولي، كما أنها جزء من آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما تستضيف البلاد العديد من المؤتمرات والمبادرات الدولية لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية العالمية. على سبيل المثال، يجمع مؤتمر الدوحة الدولي للتنمية الاجتماعية بانتظام قادة العالم وصناع السياسات والخبراء وأصحاب المصلحة لتبادل الأفكار والحلول ومناقشة وصياغة الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الرعاية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يلتزم المؤتمر بجدول زمني ثابت. وبدلاً من ذلك، يتم عقده حسب الضرورة لمعالجة قضايا التنمية الاجتماعية الملحة. كان أحدث تكرار للمؤتمر هو مؤتمر الدوحة الدولي حول الإعاقة والتنمية، الذي عقد يومي 7 و8 ديسمبر 2019. ركز هذا الحدث على تقاطع حقوق الإعاقة والتنمية المستدامة وتناول العديد من المجالات الرئيسية: (1) إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة (مع التأكيد على ضرورة دمج الأفراد ذوي الإعاقة في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك التعليم والتوظيف والحياة العامة)، (2) تطوير السياسات (تشجيع صياغة السياسات التي تدعم حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع المعايير الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) و (3) أهداف التنمية المستدامة (استكشاف كيف أن إدماج الإعاقة جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم والتوظيف والحد من التفاوتات). وكانت إحدى النتائج المهمة للمؤتمر اعتماد إعلان الدوحة، الذي يعمل كنقطة مرجعية لتطوير السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في سياق الإعاقة.[140]

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة قطر في منتديات الأمم المتحدة، بما في ذلك دعمها لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، تؤكد مشاركتها في الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز المساواة. ومن خلال الدعوة إلى التعاون الإقليمي والدولي، تضع قطر نفسها كعضو نشط في المجتمع العالمي، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق دولي. ومن الأمثلة الأخرى (1) مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2012 (COP18/CMP8) الذي عقد في الفترة من 26 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 8 ديسمبر/كانون الأول 2012 في الدوحة وتضمن اتفاقاً لتمديد بروتوكول كيوتو حتى عام 2020 فضلاً عن المناقشات بشأن الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ و(2) مؤتمر المتابعة الدولي لعام 2008 بشأن تمويل التنمية الذي عقد في الفترة من 28

---

[139]وكالة الأنباء القطرية (2024): قطر تعزز شراكاتها الدولية في التعاون الإنساني والتنموي على مستوى العالم. https://www.qna.org.qa/en/News-Area/Special-News/2024-11/11/0026-qatar-strengthens-international-partnerships-in-humanitarian-and-development-cooperation-worldwide تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

[140]إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (2019): مؤتمر الدوحة الدولي حول الإعاقة والتنمية يختتم أعماله بـ 11 توصية. https://social.desa.un.org/issues/disability/news/doha-international-conference-on-disability-and-development-concludes-with تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2008 في الدوحة وكان بمثابة متابعة لتوافق مونتيري لعام 2002، مع التركيز على مراجعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية. واختتم المؤتمر باعتماد "إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية"، الذي أكد على إجماع مونتيري وشدد على الحاجة إلى اتباع نهج شامل وجامع لتمويل التنمية.

وفي عدة مناسبات، دعت قطر وكالات الأمم المتحدة والمقررين الخاصين لمراقبة تقدمها نحو تحقيق المعايير الدولية:

1. وفي الفترة من 19 إلى 26 يناير/كانون الثاني 2014، دعت قطر المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، غابرييلا كنول، إلى دراسة استقلال السلطة القضائية والممارسة الحرة للمهنة القانونية بما في ذلك القضايا المتعلقة بإدارة العدالة، والمحاكمة العادلة، والوصول إلى العدالة، والمساعدة القانونية، ووضع المرأة في نظام العدالة.
2. في الفترة من 8 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، تلقت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، السيدة كومبو بولي باري، دعوة من قطر لجمع معلومات مباشرة عن فعالية الحق في التعليم المجاني والجيد والشامل للجميع.
3. في الفترة من 24 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2019، تمت دعوة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، إي. تيندايي أتشيومي، إلى قطر. وكانت مهمة المقرر الخاص تقييم جهود السلطات في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.
4. وفي عام 2020، تمت دعوة المقررة الخاصة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، أليينا دوهان، إلى قطر لتقييم تأثير العقوبات الانفرادية المفروضة على قطر من قبل البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في قطر، وفي الدول الأربع التي تفرض العقوبات وكذلك على الأشخاص المتضررين الآخرين.

وفي حين تشهد هذه الدعوات على استعداد قطر العام للعمل بشكل وثيق مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإن بعض الزيارات القطرية أثارت أيضًا تساؤلات حول استغلال قطر للنفوذ. وخاصة زيارة المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على التمتع بحقوق الإنسان، أليينا دوهان، إلى قطر في عام 2020، والتي كانت مثيرة للجدل بسبب الديناميكيات الجيوسياسية والتصورات المحيطة بالحصار الدبلوماسي والاقتصادي الذي تفرضه الدول المجاورة على قطر.[141]اعتبر المنتقدون، بما في ذلك بعض الدول المحاصرة، زيارة دوهان متحيزة لصالح قطر. وزعموا أن النتائج التي توصلت إليها قد تفتقر إلى الحياد بالنظر إلى العلاقات المعقدة التي تربط الأمم المتحدة بالدول الأعضاء والمساهمات الكبيرة التي قدمتها قطر لمبادرات الأمم المتحدة.[142]وركزت الزيارة على تأثير الحصار على قطر في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يتماشى مع تصوير قطر لنفسها على أنها ضحية لإجراءات أحادية الجانب غير عادلة. وزعم المعارضون أن زيارة دوهان لم تعالج بشكل متساوٍ السياسات القطرية المزعومة، مثل علاقاتها بمجموعات يُنظر إليها على أنها تزعزع استقرار المنطقة. وبالتالي، فقد اعتُبرت الزيارة بمثابة موقف في صراع إقليمي مستقطب. ومن خلال الاعتراف علنًا بالضرر الناجم عن الحصار، اعتُبرت مهمة دوهان بمثابة تحدٍ غير مباشر لشرعية الإجراءات التي اتخذها منافسو قطر الإقليميون. كما جاءت الزيارة في خضم جهود دبلوماسية هشة لحل أزمة الخليج، مع محاولة الجهات الفاعلة الدولية التوسط. وأضافت نتائج دوهان، التي سلطت الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الحصار، طبقة من التعقيد إلى هذه المفاوضات.

كما تستفيد قطر من مواردها المالية ونفوذها الدبلوماسي للتوسط ودعم الجهود الإنسانية العالمية. وخلال الأزمات مثل أزمة اللاجئين السوريين وجائحة كوفيد-19، قدمت قطر مساعدات مالية ودعمًا لوجستيًا للمناطق المتضررة. وفي عام 2021، ساهمت قطر بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي في مبادرة كوفاكس، مما ساعد في ضمان الوصول العادل إلى لقاحات كوفيد-19 في البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، عملت قطر من خلال منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية لتنفيذ برامج مساعدات مستهدفة. تعكس هذه الإجراءات استراتيجية قطر الأوسع المتمثلة في الجمع بين الدبلوماسية والتنمية لمعالجة التحديات الاجتماعية العالمية.

وكخطوة رئيسية لضمان استمرار التزامات كوبنهاجن في توجيه أجندة التنمية في قطر والحكومات في جميع أنحاء العالم، تستعد قطر حاليًا لاستضافة القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية في الدوحة في نوفمبر 2025. وستعقد القمة مرة أخرى لتقييم التقدم المحرز واتخاذ القرار بشأن تشكيل مستقبل التنمية الاجتماعية. وتضع هذه القمة قطر في مركز التخطيط والدعوة وتقديم القيادة خلال أكبر حدث للتنمية الاجتماعية في العقد. وبالتالي، ستضيف القمة المزيد إلى تعاون قطر المستمر مع أنظمة الأمم المتحدة

---

[141]الخلفية: في عام 2017، واجهت قطر حصارًا فرضته عليها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، واتهمت قطر بدعم الإرهاب وتعزيز العلاقات الوثيقة مع إيران. وشملت التدابير فرض قيود على المجال الجوي وإغلاق الحدود والعقوبات الاقتصادية. وزعمت قطر أن هذه الإجراءات كانت تدابير قسرية أحادية الجانب تنتهك القانون الدولي ولها آثار خطيرة على حقوق الإنسان، وخاصة بالنسبة للأسر المشتتة عبر الحدود، واضطرابات التجارة، وتقييد حرية الحركة.

[142]المركز الأوروبي للقانون والعدالة (2022): كيف تمول قطر والصين "الخبراء المستقلين" التابعين للأمم المتحدة.https://eclj.org/geopolitics/un/how-qatar-and-china-are-funding-un-independent-experts تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2024.

وآلياتها - لتنفيذ ومراقبة نتائج القمة العالمية الأولى للتنمية الاجتماعية في الدوحة وتحقيق هدف التنمية المستدامة العالمية بشكل عام.

في 9 نوفمبر 2024، أعلنت وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة القطرية، مريم بنت علي بن ناصر المسند، أن الحكومة ستنشئ "المرصد الاجتماعي القطري" كأداة لتحليل البيانات الاجتماعية وتوفير أساس علمي لتطوير السياسات الاجتماعية والخطط الوطنية.[143]وأضاف الوزير أن المرصد يهدف إلى العمل من خلال أشكال الرصد الميداني والرقمي والحوار المجتمعي. وأضاف الوزير أن المرفق مصمم للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويشكل جزءًا من الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المتماسكة في قطر كما هو منصوص عليه في رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024-2030. ومن الجدير بالثناء أن المرصد بالإضافة إلى الشراكة مع المجلس الوطني للتخطيط سيشرك جوانب من المجتمع المدني. وتحقيقًا لهذه الغاية، دخلت الوزارة في شراكة مع مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة قطر. وعلى هذه الخلفية، من المهم أن نلاحظ أن كل من المجلس الوطني للتخطيط ومركز ابن خلدون كيانان مملوكان للدولة. وهذا يثير تساؤلات حول فعالية إشراك المجتمع المدني. لذلك فمن الضروري بروح التزام كوبنهاجن العاشر أن تفتح قطر آليات الرصد الخاصة بها أمام الجهات الفاعلة المستقلة في المجتمع المدني على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

---

[143]وكالة أنباء قطر (2024): وزير التنمية الاجتماعية والأسرة يعلن الاستعداد لإطلاق المرصد الاجتماعي القطري. https://www.qna.org.qa/en/News-Area/News/2024-11/09/0016-minister-of-social-development-and-family-anounces-preparations-for-launch-of- المرصد القطري الاجتماعيتم الوصول إليه في 24 نوفمبر 2024.

4. الخاتمة

إن استضافة قطر لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام 2025 توفر فرصة لتسليط الضوء على تقدمها والتحديات التي تواجهها في الالتزام بالتزامات كوبنهاجن لعام 1995. وعلى مدى العقود، قطعت الدولة خطوات كبيرة في مجالات مثل التنمية الاقتصادية، والوصول الشامل إلى التعليم، والاستثمارات في الرعاية الصحية. وتسلط المبادرات البارزة مثل رؤية قطر الوطنية 2030 الضوء على التزام قطر بتعزيز التنمية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن دور الدولة كوسيط في الصراعات العالمية (على الرغم من أنها قد تكون مثيرة للجدال في بعض الأحيان) ومساهماتها في البلدان الأقل نمواً من خلال مبادرات المساعدات والتعليم تؤكد على موقفها الاستباقي بشأن التعاون الدولي.

ومع ذلك، تكشف السياسات الداخلية في قطر عن فجوات حرجة في تحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها في عام 1995 بشكل كامل. وتسلط الانتهاكات المستمرة للعمالة، على الرغم من الإصلاحات التي أدخلت على نظام الكفالة، الضوء على الحاجة إلى آليات إنفاذ وحماية قانونية أقوى. ولا يزال المجتمع المدني خاضعًا لسيطرة مشددة، حيث تعمل المنظمات غير الحكومية في ظل قيود كبيرة، مما يحد من الدعوة للمجتمعات المهمشة. ولا تزال حقوق المرأة، على الرغم من تحسنها في التعليم والتوظيف، تعوقها المعايير الأبوية والقيود القانونية المفروضة على الاستقلال والتمثيل. بالإضافة إلى ذلك، تسلط معاملة الأقليات الدينية وغير المواطنين الضوء على التناقضات في نهج قطر تجاه الشمول والمساواة.

ولكي تتمكن قطر من تقديم نفسها كقائدة جديرة بالثقة في مجال التنمية الاجتماعية العالمية، فلابد وأن تعالج هذه التحديات على نحو شامل. ومن الخطوات الحاسمة في هذا السياق تعزيز استقلال القضاء، وتوسيع الحريات المدنية، وضمان المعاملة العادلة للعمال المهاجرين. ومع اقتراب موعد انعقاد القمة العالمية للتنمية المستدامة، فإن قطر تتمتع بفرصة لا مثيل لها لمواءمة سياساتها المحلية مع المعايير الدولية، وإظهار التزام حقيقي بمبادئ إعلان كوبنهاجن لعام 1995.

5 . التوصيات

1.إصلاحات العمل

- ضمان التنفيذ الفعال وإنفاذ القوانين التي تحظر العمل القسري والاستغلال، وخاصة بالنسبة للعمال المهاجرين
- إنشاء آليات إشراف مستقلة لمراقبة انتهاكات حقوق العمل وتوفير أنظمة معالجة الشكاوى المتاحة
- إعادة تقييم الحد الأدنى للأجور غير التمييزي ليعكس ارتفاع تكاليف المعيشة في قطر وفرض دفع الأجور في الوقت المناسب

2. المجتمع المدني وحرية التعبير

- تعديل قانون رقم 12 لسنة 2004 للسماح بالعمل المستقل وتسجيل منظمات المجتمع المدني دون تدخل حكومي غير مبرر
- توسيع نطاق الحريات المتاحة لمجموعات المناصرة، بما في ذلك النقابات العمالية، للعمل دون خوف من الاعتقال التعسفي أو الحل
- توفير سبل التجمع السلمي والمشاركة العامة في صنع السياسات لتعزيز مشاركة القاعدة الشعبية

3. استقلال القضاء

- الحد من نفوذ السلطة التنفيذية على القضاء من خلال الحد من دور الأمير في تعيين القضاة وضمان استقلال المجلس الأعلى للقضاء
- تحويل القضاة غير القطريين من عقود العمل قصيرة الأجل إلى عقود عمل تضمن شروط عمل تضمن حياد القضاء
- تعزيز الوصول إلى العدالة للنساء وغير المواطنين، وخاصة في القضايا التي تنطوي على نزاعات العمل أو انتهاكات حقوق الإنسان

4. لمساواة بين الجنسين

- إزالة القيود القانونية المفروضة على استقلالية المرأة، بما في ذلك قواعد ولاية الرجل، لتمكينها من الوصول المتساوي إلى التعليم والتوظيف والرعاية الصحية
- إدخال تدابير لزيادة تمثيل المرأة في صنع القرار السياسي، بهدف تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المناصب العامة
- سن قوانين شاملة لمكافحة التمييز لمعالجة عدم المساواة في مكان العمل وضمان المساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي

5. الحرية الدينية

- توسيع مرافق العبادة للجاليات غير المسلمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة والحد من الازدحام في مجمع مسيمير الديني
- الاعتراف بالأديان الأقلية وتسجيلها، مثل الطائفة البهائية، لضمان حرية المعتقد وتكوين الجمعيات
- تنفيذ سياسات مكافحة التمييز لحماية الأقليات الدينية من المضايقات وضمان تكافؤ الفرص في القطاعين العام والخاص

6. الشمول الاجتماعي والاقتصادي

- توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل العمال المهاجرين، وتوفير إمكانية الوصول إلى المعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية، وإعانات البطالة
- الاستثمار في مشاريع الإسكان بأسعار معقولة للعمال ذوي الدخل المنخفض لمعالجة التفاوت في ظروف المعيشة
- وضع سياسات لمكافحة عدم المساواة في الدخل، وضمان التوزيع العادل لثروات قطر بين جميع الفئات السكانية

7. الشفافية والمساءلة

- نشر بيانات شاملة عن العمالة والتعليم والوصول إلى الرعاية الصحية لتمكين إجراء تقييمات دقيقة للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية
- تنفيذ آليات إعداد تقارير شفافة للمساعدات الإنمائية الدولية التي تقدمها قطر لضمان التوافق مع المبادئ الإنسانية والتصدي للاتهامات بالدوافع الجيوستراتيجية
- التعاون مع المنظمات الدولية لمراجعة التزام قطر بالتزامات كوبنهاجن بشكل مستقل

8. التعليم والوصول إلى الصحة

- معالجة التفاوت في جودة التعليم المقدم لأبناء العمال المهاجرين من خلال دعم الرسوم الدراسية للأسر ذات الدخل المنخفض
- توسيع برامج التدريب المهني لزيادة فرص العمل للمواطنين وغير المواطنين
- تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية للعمال المهاجرين من خلال إلزام أصحاب العمل بالحصول على بطاقات صحية وضمان المساواة في المعاملة في المرافق الطبية

وتهدف هذه التوصيات إلى وضع قطر ليس فقط كمضيف ناجح لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2025 ولكن أيضًا كبطل موثوق للتنمية الاجتماعية العالمية، بما يتماشى مع المبادئ والالتزامات العشرة لإعلان كوبنهاجن لعام 1995.

مركز قطر للسلام والديمقراطية

سلسلة إحاطات